



جامعة ابن خلدون - تيارت -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
في شعبة المالية والمحاسبة تخصص مالية و بنوك

فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق المستوى المطلوب  
من النمو الإقتصادي  
دراسة دالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الأستاذ المشرف:  
بوزكري جمال

إعداد الطالبين:  
طاوش نورة  
جربوب ميمونة

لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر أ	بلكرشة رابح
مشرفا و مقرا	أستاذ محاضر أ	بوزكري جمال
مناقشا	أستاذ محاضر ب	ساعد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر ب	صافة محمد

السنة الجامعية: 2021/2022





جامعة ابن خلدون - تيارت -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
في شعبة المالية والمحاسبة تخصص مالية وبنوك

فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق المستوى المطلوب  
من النمو الإقتصادي  
دراسة دالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الأستاذ المشرف:

بوزكري جمال

إعداد الطالبتين:

طاوش نورة

جربوب ميمونة

لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر أ	بلكرشة رابح
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر أ	بوزكري جمال
مناقشا	أستاذ محاضر ب	ساعد محمد
مناقشا	أستاذ محاضر ب	صافة محمد

السنة الجامعية: 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من  
أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على  
الدوام (أمي الحبيبة).

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد  
كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي  
(والدي الحبيب) أطال الله في عمره

إلى إخوتي و أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري  
وساعدوني بكل ما يملكون وفي أصدّة كثيرة.

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على  
رضاكم.

ميمونة





# إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث .  
إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني  
قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة،  
إلى الذي سمر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى  
مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطل الله في عمره؛  
إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و العنان، إلى التي صبرت على  
كل شيء، التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت  
دعواها لي بالتوفيق، تتبعيني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتفعت كلما  
تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع العنان أمي أحر ملاك على القلب و  
العين جزاها الله بحبي خير الجزاء في الدارين؛  
إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من  
السعادة إلى إختي و أختي الذين تقاسموا معي محبة الحياة ؛  
و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا  
قبل أن تكون في أشياء أخرى  
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

نورة



# شكرو عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"  
صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا  
إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا  
محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و  
أصحابه و أتباعه و سلم .

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث  
المتواضع نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أمانونا و  
شجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة  
الجامعية و البحث؛ كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنا بإشرافه  
على مذكرة بحثنا الأستاذ الدكتور " بوزكري جمال " الذي لن تكفي  
حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير على، و لتوجيهاته  
العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و  
استكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير؛ كما نتوجه  
بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد  
على إنجاز و إتمام هذا العمل.

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن  
أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

# قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	البسملة
-	الإهداء
-	شكر وعرافان
-	ملخص
-	قائمة المحتويات
-	فهرس الجداول و الأشكال
أ-ب	مقدمة عامة
42-2	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أنظمة سعر الصرف
03	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
03	1- مفهوم سعر الصرف
04	2- صيغ سعر الصرف
04	2-1- سعر الصرف الاسمي
04	2-2- سعر الصرف الحقيقي
04	2-3- سعر الصرف الفعلي
05	2-4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي
06	3- أنواع سعر الصرف
06	3-1- سعر الصرف الفوري
06	3-2- سعر الصرف الآجل
07	4- أنواع أنظمة سعر الصرف
07	4-1- أنظمة أسعار الصرف الثابتة
09	4-2- أنظمة الصرف الوسيطة
09	4-3- أنظمة الصرف العائمة



10	المطلب الثاني: أدوات سعر الصرف
10	1- تعديل سعر صرف العملة
10	2- استخدام احتياطات الصرف
11	3- استخدام سعر الفائدة
11	4- مراقبة الصرف
11	5- إقامة سعر صرف متعدد
11	المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف
12	1- سياسة تخفيض قيمة العملة
13	2- سياسة رفع قيمة العملة
14	3- سياسة الرقابة على الصرف
15	المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي
15	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
16	1- أهمية النمو الاقتصادي
16	2- عناصر النمو الاقتصادي
17	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
17	1- النظرية الكلاسيكية
17	1-1- آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية
22	2- النظرية الكلاسيكية و النمو الاقتصادي
24	3- نقد النظرية الكلاسيكية للنمو
24	4- اسهام النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي
25	4-1- الأسس التي بنى عليها كينز أفكاره
27	4-2- نموذج هارود-دومار (harod-domar)
30	5- اسهام النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
32	المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي
32	1- رأس المال المادي
32	2- رأس المال البشري
32	3- مدى توافر الموارد الطبيعية
32	4- تراكم رأس المال

33	5- التخصيص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج
33	6- معدل التقدم التقني
33	7- أعباء النمو الاقتصادي
34	<b>المبحث الثالث: علاقة النمو بتغير سعر الصرف</b>
34	<b>المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالبطالة</b>
35	<b>المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالتوازن الخارجي</b>
35	1- أثر تقلبات أسعار الصرف على معالجة اختلال ميزان المدفوعات
35	2- أثر سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
35	3- التعديل في سعر الصرف الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات
37	<b>المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي</b>
37	1- اختبار نظام الصرف والنمو الاقتصادي
37	2- التأثير المباشر لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي
38	3- التأثير غير المباشر لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي
40	<b>المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف باستقرار الأسعار</b>
42	<b>خاتمة</b>
64-44	<b>الفصل الثاني: أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي</b>
44	<b>تمهيد</b>
45	<b>المبحث الأول: تحديد متغيرات الدراسة</b>
45	<b>المطلب الأول: مؤشرات النمو في الجزائر 2000-2020م</b>
45	1- مؤشر البطالة
47	2- مؤشر التضخم
50	<b>المطلب الثاني: مؤشرات سعر الصرف في الجزائر 2000-2020م ( الأورو والدولار )</b>
50	1- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020)
55	2- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو (2000-2020)
58	<b>المبحث الثاني: اختبارات الاستقرار والسببية لمتغيرات الدراسة</b>
58	<b>الطريقة و الأدوات</b>
58	<b>المطلب الأول: نتائج الدراسة و مناقشتها</b>
58	1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

60	2- صياغة النموذج بين المتغيرات
60	3- منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك
61	4- نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لمنهجية ARDL:
62	4-1- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ
62	4-2- التفسير الاقتصادي
63	4-3- اختبار الارتباط الذاتي للبقايا
63	4-4- اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا
64	5- اختبار السببية
66	خاتمة
69	فهرس المصادر والمراجع

# قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
07	ترتيبات أسعار الصرف حسب Frankel	(01-01)
45	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020)	(01-02)
48	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(02-02)
54	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار خلال الفترة (2000-2020)	(30-02)
56	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو خلال الفترة (2000-2020)	(04-02)
59	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة TCRE و EG و BC.	(05-02)
61	اختبار Bounds	(06-02)
61	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.	(07-02)
62	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.	(08-02)
63	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	(09-02)
64	نتائج اختبار جرانجر للسببية	(10-02)

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	مخطط يبين نظرية آدم سميث	(01-01)
21	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	(02-01)
26	مخطط نموذج كينز البسيط	(03-01)
46	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020)	(01-02)
48	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(02-02)
55	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار خلال الفترة (2000-2020)	(03-02)
57	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة (2000-2020)	(04-02)
63	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(05-02)



## مقدمة

يعد سعر الصرف أحد أهم المواضيع الرئيسية فيما يخص العلاقات المالية الدولية باعتبار أنه يربط بين جميع المعاملات الاقتصادية بحكم أن هذا التبادل بازمه نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل. حيث تنبع أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة إليه من حاجة الاقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية هذا كونها مصر للاحتياجات الدولية. و مع استعمالها في تمويل الواردات و سداد الالتزامات اتجاه العالم الخارجي.

يمارس سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه الكلي الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي و تقليل البطالة و استقرار الأسعار وزيادة الصادرات. مع ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف تترك آثارا كبيرة على الاقتصاد الوطني سواء سلبية أو إيجابية. والصعوبة تكمن في مدى تحقق متانة الاقتصاد للتأثير على العالم الخارجي حيث اهتم معظم الباحثين الاقتصاديين بدراسة تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

### الإشكالية:

تتميز المعاملات التجارية الدولية بمخاطر كبيرة، ومن بين هذه المخاطر تقلبات أسعار الصرف، و التي تؤثر بدورها على المؤشرات الاقتصادية عموما وعلى النمو الاقتصادي بوجه خاص وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2020؟

انطلاقا من الاشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو سعر الصرف و فيم تتمثل أهمية النمو الاقتصادي؟
- ماهي العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي؟
- هل تؤثر تغيرات سعر الصرف بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر؟

## مقدمة

### الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات نقتح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: استقرار سعر الصرف الناجم عن السياسة النقدية الفاعلة له أثر إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي.
- الفرضية الثانية: ارتفاع سعر الصرف من شأنه أن يحسن من معدلات النمو الاقتصادي.
- الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي.

### الهدف من هذه الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و انعكاس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية.

### أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على دور سعر الصرف في التأثير بشكل مباشر على فعالية النمو الاقتصادي من خلال علاقته بالتجارة الخارجية من صادرات و واردات و قياس ذلك من خلال الاستعانة ببرامج احصائية قصد معرفة نسب التأثير.





# الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

وعلاقته بالنمو الإقتصادي

### تمهيد :

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي عدد من التطورات الاقتصادية و التغيرات الهيكلية ساعدت على تزايد درجة انفتاح الأسواق المالية و التجارية، فضلا عن تزايد حرية حركة رؤوس الأموال خاصة قصيرة الأجل التي تبحث عن العوائد السريعة، ونتيجة لهذا زادت أهمية سعر الصرف كأحد آليات الانتقال النقدي، و تختلف فعالية السياسة النقدية تبعا لنظام سعر الصرف المطبق. في السنوات الأخيرة اهتم العديد من الباحثين بدراسة تحركات أسعار الصرف وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كافة، ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم هذه المتغيرات التي تتحكم في اقتصاديات الدول، حيث تدل حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة على المناخ الملائم للاستثمار، هذا ما يعطي دفعا لتحقيق معدلات نمو متزايدة خلال السنوات المقبلة وبالتالي يعزز ثقة الدولة في إمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف و النمو الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: أنظمة سعر الصرف.**

**المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.**

**المبحث الثالث: علاقة النمو بتغير سعر الصرف.**

## المبحث الأول: أنظمة سعر الصرف

يتطلب فهم سياسة الصرف الأجنبي التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بها وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى سعر الصرف وأدواته و سياساته.

### المطلب الأول : ماهية سعر الصرف

#### 1- مفهوم سعر الصرف:

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن من خلالها توضيح مفهوم سعر الصرف إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه :

- " بأنه كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق"<sup>1</sup>.

- " يقصد بسعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبي ووحدة النقد الوطنية، بمعنى أدق هو السعر الذي يتم به شراء وبيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى"<sup>2</sup>.

- " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" ولسعر الصرف سعر شراء وسعر بيع، حيث يعتبر سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يدفعها المشتري لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وسعر البيع هو عدد الوحدات التي يطلبها البائع من العملة المحلية لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية<sup>3</sup>.

ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة عن النسبة التي تتم على أساسها مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية وعلى اعتبار أنه لا يمكن استخدام عملة وحيدة في المبادلات الدولية، أصبح من الضروري اللجوء إلى عملية المقارنة بين العملات التي تتم بواسطتها المبادلات، وعلى هذا فإن عملية المقارنة هذه تعتبر أساس عملية صرف العملات .

<sup>1</sup> عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني، "النقود والمصارف"، دار الأيام، الأردن، 2013، ص ص 54، 53.

<sup>2</sup> محمد كمال الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي"، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17.

<sup>3</sup> مراد بن ياني، "سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، مدرسة دكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 6.

2- صيغ سعر الصرف:

من الواضح أنه لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات دول أخرى من خلال التسعيرات المعلن عنها في فترة معينة، و إنما هناك اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها دلالتها الاقتصادية و بالتالي استعمالها الخاص بها، و يمكن إجمالها في الآتي:

**2-1- سعر الصرف الاسمي:** هو سعر الصرف الذي يكون سائد في تاريخ معين، وهو مجرد سعر عملة واحدة بدلالات عملة أخرى دون الرجوع إلى ما يعني بذلك بدلالات القوة الشرائية للسلع و الخدمات، و أنه عادة ما يتم تقديمه على شكل مؤشر.<sup>1</sup>

**2-2- سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة هو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين و إن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية فلو أخذنا بلدين كالجائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN / P Dz}{1 \$ / P us} = \frac{TCN . P us}{1 \$ . P dz}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا

Pdz : مؤشر الأسعار بالجائر.

يعطينا  $Pus 1\$$  القوة الشرائية للدولار الأمريكيان أما  $TCN Pdz$  فتعطينا القوة الشرائية الدولار في الجائر، و عيه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا و القوة الشرائية في الجائر كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجائر.

**2-3- سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار

<sup>1</sup> محمد ابراهيم العامري، "الإدارة المالية الدولية"، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص ص: 137-138.

صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسين أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلسلة من العملات الأخرى و يمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز LASPEYRES للأرقام القياسية.

$$TCR = \left[ \sum p Zp X_0^P(e_0^P/e_1^r) / \sum X_0^P(e_0^P/e_0^r) \right]$$

$$TCNE = \sum p Xp \times 100 \frac{(e^{pr})x}{(e^{pr})0}$$

$$TCNE = \sum p ZP INER pr \times 100$$

حيث:

$(e^{pr})x$  و  $(e^{pr})0$  سعر صرف عملة البلد  $p$  بالعملة المحلية سنتي القياس و الأساس على التوالي.

**TNER**: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

$e_0^p$  و  $e_1^p$ : سعر عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس أو سنة الأساس 0.

$e_0^r$  و  $e_1^r$ : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس أو سنة الأساس 0.

$X_0^p$  قيمة الصادرات إلى الدولة  $P$  في سنة الأساس و مقومة بعملتها، و هي تستخدم كوزن ثابت للدولة  $P$  في حساب مؤشر لاسبيرز  $Z$  حصة الدولة  $P$  من إجمالي صادرات الدولة المعنية، مقومة بعملة هذه الأخيرة.

## 2-4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسطة لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة تغيرات الأسعار النسبية: يمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum p \frac{X_0^P(e^{rp})t / X_0^P(e^{rp})0}{(P_0^p / P_0^r) / (P_1^p / P_0^r)} \cdot 100$$

$$TCRE = \sum P \left\{ \frac{(e^{pr})_1}{(e^{pr})_0} \frac{(P_1^p | P_1^r)}{(P_0^p | P_0^r)} \right\} \cdot 100$$

$$TNCE = \sum p Zp INER_{PR} \cdot 100$$

حيث:

$P_1^p, P_0^p$  : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

$P_1^r, P_0^r$  : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي الأساس و القياس على التوالي.

$INER_{PR}$  : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية<sup>1</sup>.

### 3- أنواع سعر الصرف:

توجد عدة أنواع لسعر الصرف نخصرها فيما يلي:

**3-1- سعر الصرف الفوري (نقدا):**<sup>2</sup> يكون سعر الصرف فوراً عندما يتم التسليم و استلام العملات المتفاوضة بشأنها خلال 24 ساعة أو يومي عمل من تاريخ إبرام عقد الصرف، حيث أنه إذا كان أي من هذين اليومين هو يوم عطلة فإنه لا يؤخذ بعين و يؤجل لأجل يوماً آخر.

و تجدر الإشارة أن التسليم و استلام العملات محل عقد الصرف لا يكون مادياً و يدوياً، بل يتم ذلك على أساس حركة تمس حسابي الطرفين.

يتشارك في سوق الصرف الفوري ثلاثة متدخلين أساسيين يتشكلون من البنوك التجارية، وغطاء الصرف و بنوك المركزية. و يشكل سوق الصرف الفوري القسم الأساسي في سوق الصرف التقليدي، حيث يتم في هذه السوق القيام بمعظم عمليات الصرف المرتبطة بتدفقات الحساب الجاري. حيث يمكن النظر إلى عملية الصرف من زاويتين: زاوية الشراء و زاوية البيع للعملة الأجنبية بين البنك و مختلف الزبائن ولذلك تتعرض تسعيرة الصرف التي يعلنها البنك سعيرين يتم على أساسها التبادل: سعر البيع و سعر الشراء.

**3-2- سعر الصرف الآجل:** الأصل أن الطلب على العملات الأجنبية غير أصلي، فهذه العملات لا تتطلب لذاتها و إنما تتطلب تحقيقها لطلب آخر هو التجارة أو نقل رأس المال، ولذلك يسمى الطلب على الصرف طلباً مشتقاً. فالعملات الأجنبية تتطلب إذناً لتسوية عمليات مبادلة مختلفة. فإذا كان كل مستورد مصري للمنتوجات الأمريكية يرغب في الحصول على الدولارات الأمريكية التي يدفع بها ما يستورده، وكان يخشى الانتظار حتى يشتري المنتوجات بعد أجل معين، أن يرتفع صرف الدولار. فإنه يستطيع أن يعقد

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، 'المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية'، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 105-107.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 217-219.

الآن عقدا لأجل موضوعه الحصول على الدولارات الأمريكية و بذلك يضمن لنفسه منذ الآن أن يحصل على الجنيئات المطلوبة بسعر الصرف الحالي. أما إذا كان مصدر مصري للقطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية يخشى من تدهور سعر الدولار على حلول موسم التصدير، فإنه يستطيع منذ الآن أن يعقد عملية صرف آجل موضوعها بيع دولارات أمريكية في تاريخ مقبل. و بذلك يضمن لنفسه منذ الآن أن الدولارات التي سيحصل عليها لن تقل عن سعر الصرف الحالي.

و البنوك هي التي تلجأ عادة لعمليات الصرف الآجل، إذ يكون عليها أن تدفع للخارج أو تتلقى منه. و يتوقف القيام بهذه العمليات على سعر الفائدة عن المدة المعينة و غالبا ما تتم لثلاثة أشهر. و يلاحظ هنا أن عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعا من المضاربة على سعر الصرف. فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره و المضاربة عليه يؤدي في الواقع إلى نتيجتين غير مرغوب فيهما<sup>1</sup>.

#### 4- أنواع أنظمة سعر الصرف:

إن العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب على الصرف وعرضه تتحكم في تحديد سعره تختلف باختلاف نظام الصرف والمدفوعات السائد بالعالم، كما شهد النظام النقد الدولي نوعين من أسعار الصرف الأجنبي هما: أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة، وتدرج بينهما أسعار صرف متعددة، يقترب قسم منها من أسعار الصرف الثابتة والآخر من أسعار الصرف المرنة، و بالتالي يمكن تقسيم ترتيبات الأنظمة إلى ثلاثة أنواع: الأنظمة الثابتة، الأنظمة الوسيطة، الأنظمة المرنة، نوضحها في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (01-01): ترتيبات أسعار الصرف حسب Frankel

الأنظمة العائمة	الأنظمة الوسيطة	الأنظمة الثابتة
1-التعويم الحر	3-المناطق المستهدفة	7- مجلس العملة
2-التعويم المدار	4-الربط الزاحف	8- الدولار
	5-سلة المعاملات	9- الاتحاد النقدي
	6-الربط القابل للتعديل	

المصدر: جيفري أ. فرانكيل: الخبرة والدروس المستفادة من أنظمة سعر الصرف في الاقتصادات الناشئة، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة عمل NBER رقم 10032، كامبريدج، أكتوبر 2003، ص 5.

#### 4-1- أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص ص: 131-

يعود نظام أسعار الصرف الثابتة في الأصل إلى قاعدة الذهب حيث أن سعر الثبيت حدد مقدار معين من الذهب، ومن ثم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة أو منطقة نقدية فصار أساس قياس العملة الرئيسية في هذه الكتلة مثل الجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسي أو الدولار الأمريكي.

#### 4-1-1- الاتحاد النقدي:

يعرف الاتحاد النقدي بأنه "مجموعة من الأعضاء التي ترتبط عملاتها الوطنية بنظام سعر الصرف الثابت، و بالمقابل ترتبط عملات الدول الأعضاء في المنطقة النقدية بنظام صرف من" <sup>1</sup>. رغم عدم وجود معايير معينة للتحديد الدقيق لمجموعة الدول التي يمكن أن تشكل اتحاد نقدي، فإن هناك بعض الخطوط الإرشادية لذلك:

- يجب على الدول التي تشكل منطقة عملة أن تتمتع بقدر كبير من التنسيق في ما يتعلق بسياساتها النقدية والمالية، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على آلية التعديل في ظل أسعار الصرف الثابتة؛ -
- كما أن درجة عالية من مرونة السعر (الأجر) تكون مرغوبة في الدول التي تنظم إلى الاتحاد النقدي، حيث يضمن ذلك مقدرة الدولة على تحسين موقفها التنافسي حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة؛
- كذلك فإن درجة عالية من الاندماج المالي تكون مطلوبة بشدة بين الدول التي ترغب في تكوين اتحاد نقدي، حيث يترتب على ذلك أن يكون بإمكان تحركات رؤوس الأموال بين الدول أن تمول الاختلالات الخارجية<sup>2</sup>.

#### 4-1-2- الدولار:

يتم التمييز بين نوعين من الدولار: الدولار الرسمية أو الكاملة، و الدولار غير الرسمية أو الجزئية، إذ تعرف الدولار الرسمية بأنها: "اعتماد عملة أجنبية عملة قانونية؛ و التالي، تصبح العملة الأجنبية وسيلة المعاملات المصرح بها كمخزن للقيمة ووحدة للحساب". أما الدولار غير الرسمية فهي "التداول المشترك للعملة الأجنبية - عادة الدولار - واستخدامها كوسيلة للدفع و مستودع للقيمة، بالتوازي مع العملة الوطنية". حسب Borensztein et Berg فإن الدولار غير الرسمية هي: "الاستخدام العفوي في بلد ما للدولار الأمريكي جنباً إلى جنب مع عملته المحلية في معاملاته المالية"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 1245.

<sup>2</sup> موردخاي كريانين، "الاقتصاد الدولي، تعريب: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 386.

<sup>3</sup> أندرو بيرج، إدواردو بورنزين، "النقاش حول الدولار"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2000، ص 38.



## الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي

### 4-2- أنظمة الصرف الوسيطة :

تشمل الأنظمة الوسيطة: الربط القابل للتعديل، وهو الترتيب الذي تجسد في نظام ما عد الحرب في بريتون وودز، والذي مقتضاه يكون للدولة سعر صرف ثابت ولكنها تحتفظ بالحق في تغييره في الأوضاع المتطرفة (الاختلال الجوهري)، والربط إلى سلة عملات، ونطاق وزحف أسعار الصرف.

### 4-3- أنظمة الصرف العائمة:

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الأنظمة المعمومة، هما: نظام التعويم المدار، نظام التعويم المرن.

### 4-3-1- نظام التعويم المدار:

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا أو شراء للعملات الأجنبية قصد التأثير على عملتها لتحقيق أهداف معينة، كالحد من التقلبات والحصول على ظروف عادية، أو لتمنع سعر صرف عملتها من التحرك بالزيادة والنقصان لدرجة غير مرغوب فيها<sup>1</sup>.

### 4-3-2- نظام أسعار الصرف المرنة (المعمومة):

خلال السنوات الطويلة لما يسمى بحقبة « بريتون وودز لسعر الصرف الثابت القابل للتعديل » أي خلال الفترة 1945-1973، جادل كثير من كبار الاقتصاديين النقديين بالقول بضرورة السماح بتعويم أسعار الصرف. ومقتضى هذا النظام ترك تحديد سعر الصرف حرا طبقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. و بالتالي فإن جهاز السعر ممثلاً في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر صرف عملة بالنسبة للعملة الأخرى بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدولة، وطبقا لذلك فإن جدول الطلب المستقل على الصرف الأجنبي وعرضه المستقل يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض، فيميل جدول الطلب إلى التغيير في اتجاه عكسي مع السعر، على حين يميل جدول العرض إلى التغيير في اتجاه طردي معه. و يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الثاني، 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 200.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد جاهين، "سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 27.

## الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي

### المطلب الثاني : أدوات سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف مؤشر اقتصادي كلي هام و لتنفيذ هذه السياسة يتطلب من السلطات العديد من الأدوات أهمها :

#### 1- تعديل سعر صرف العملة:

لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة او اعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، اما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسن او تدهور العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط<sup>1</sup>:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الانتاج العالمي.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب او الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الاسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الاخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحيحة الضرورية للتصدير<sup>2</sup>.

#### 2- استخدام احتياطات الصرف:

في ظل أسعار صرف ثابتة او شبه مداراة تلجأ السلطات النقدية الى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، و عندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، و عندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قادي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 134.

<sup>2</sup> عبد المجيد قادي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 135.

## الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي

### 3- استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الاوروي عندما اعتبر الفرنك اضعف من المارك الالماني، عمد بنك فرنسا الى تحديد اسعار الفائدة الالمانية، الا ان التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

### 4- مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات و المبيعات للعملة الصعبة الى رخصة خاصة، و يتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الاموال خاصة خروج المضاربي، و من بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية<sup>1</sup>:

- منع التسوية القبلية للواردات.

- الالتزام بإعادة العملات الاجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

- تقسيم الحسابات البنكية الى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة.

- حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.

- تشير الى ان معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم.

### 5- إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام اسعار الصرف المتعدد الى تخفيض اثار حدة التقلبات في الاسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض محددة. و من اهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي او اكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه و يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية او ادوات القطاعات المراد دعمها و ترقيةها اما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الاساسية فتخضع لسعر الصرف العادي<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف

هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف، كتنمية الصناعة المحلية، التشغيل، توزيع الدخل، تخصيص الموارد، محاربة التضخم، و تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية "، مرجع سبق ذكره، ص 136.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، " المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 137.

## الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي

العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته<sup>1</sup>، ومن أهم سياسات سعر الصرف:

### 1- سياسة تخفيض قيمة العملة:

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية سياسة اقتصادية تتخذها السلطات النقدية، كما انه إجراء تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية والعملية الأجنبية مفاده تدني قيمة العملة الوطنية، واهم أسباب التخفيض إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وأثار التخفيض مرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني انه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية اقل من السابق و في إطار اتفاقيات بريتون وودز فان تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات<sup>2</sup>. و من جهة أخرى انخفاض قيمة العملة يتمثل في تغيير قيمتها في ظرف اقتصادي ما بدون تدخل مباشر من السلطات حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية مع تزايد المستوى العام للأسعار أما على مستوى أسواق الصرف فيكون معدل صرفها منخفضا بالمقارنة مع العملات الأخرى.

إلى جانب تعديل التوازن في ميزان المدفوعات هناك أسباب أخرى تلجأ الدولة من ورائها لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية هي :

- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات؛
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛
- حماية الصناعات الناشئة بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛ يقصد التخفيض أحيانا أخرى زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا لسعر الجديد؛
- تحديد سعر الصرف الواقعي لقيمة العملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء سلع و خدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية و نوعية البضائع و الخدمات التي يستطيع ان يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بغداد زيان ، "تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية" ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة وهران، الجزائر 2012-2013، ص 67.

<sup>2</sup> بغداد زيان ، "تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>3</sup> أمين رشيد ككونة ، "الاقتصاد الدولي"، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط1، 1980، ص 243.

## 2- سياسة رفع قيمة العملة:

يعني زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عكس عملية التخفيض، حيث أن هذه السياسة ترجع بنتائج سلبية على قطاع الصادرات أهمها انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية ويقابله أثر إيجابي على المستوردين من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية. كما تهدف عملية رفع قيمة العملة إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبياً، يمثل فعلياً بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة نظراً لكونه يسبب تدفقاً للسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية، إضافة إلى ما تقدم إن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً<sup>1</sup>.

## 2-1- أسباب تخفيض قيمة العملة:

من أهم الأسباب التي تؤدي بالدول للرفع من القيمة الخارجية لعملتها هي<sup>2</sup>:

- تخفيض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية و بالتالي الحد من التضخم.  
 - تدعيم و رفع عملات أجنبية أخرى. على سبيل المثال عندما رفعت اليابان وألمانيا عملاتهما من اجل دعم الدولار، حيث رفعت اليابان قيمة الين سنة 1995 حيث وصل 80 ين للدولار و 240 ين للدولار سنة 1980 من خلال ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان لتخفيض صادراتها اتجاه الأسواق العالمية عن طريق رفع تكلفة الصادرات اليابانية و بالتالي تخفيض قدرتها التنافسية<sup>3</sup>.

- وجود فائض في ميزان المدفوعات

- انخفاض القدرة التنافسية للدولة التي رفعت عملتها و ذلك بسبب انخفاض الصادرات و زيادة الواردات.

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من احتياطات العملات الأجنبية و لها قدرة تنافسية كبيرة.

<sup>1</sup> وسام ملاك، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، ط1، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2001، ص 293.

<sup>2</sup> بلقاسم العباس، "سياسات اسعار الصرف"، مجلة جسر التنمية ن الكويت، 2003، ص 05.

<sup>3</sup> السعدني نيرمين، "سياسات سعر الصرف في الدول النامية"، مجلة السياسات الدولية، العدد 144، أبريل 2001، ص 217.

## الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي

### 2-2- شروط نجاح سياسة التخفيض<sup>1</sup>:

- اتسام الطلب العالمي على المنتجات الدولية بقدر كاف من المرونة (تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة)؛
- استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات؛
- عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء؛
- توفر الاستقرار في الأسعار المحلية؛
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات العالمية؛

يعمل تخفيض قيمة العملة في كثير من الأحيان على تحسين الميزان التجاري ومع ذلك هناك مسار زمني بين التغيرات في أسعار الصرف و تأثيرها النهائي على التجارة الحقيقية ويعرف هذا التأثير غير المواقي لتخفيض قيمة العملة في الميزان التجاري باسم "أثر المنحنى J" الذي ينص على أنه في أعقاب تخفيض قيمة العملة قد يسوء الميزان التجاري فعلا ثم يتحسن فيما بعد ويرجع ذلك إلى عدم استيفاء شرط مارشال - ليرنر في المدى القصير لكنه يعود ليتحقق في المدى الطويل.

### 3- سياسة الرقابة على الصرف:

هي عبارة عن إشراف حكومي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الأجنبية ، لا يتيح للمتعاملين حرية التصرف به بل تفرض إجراءات تقييدية بخصوص ما يتحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يدفعونه للخارج، كان نظام الرقابة يهدف إلى تحقيق ثبات واستقرار أسعار صرف العملة مقابل العملات الأجنبية في بداية الأمر لكن مع حصول أغلب الدول على استقلالها ومحاولاتها في إرساء التنمية الاقتصادية من خلال النظام الشامل ، عمدت إلى اتخاذ نظام الرقابة باعتباره وسيلة من وسائل السياسة النقدية ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى:

- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية المحددة بالتدهور في الأسواق الخارجية باعتبار أن تقلبات سعر العملة الوطنية يؤثر في حركة الصادرات والواردات وكذلك رؤوس الأموال؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات بفرض تراخيص الاستيراد التي تمنح وفق شروط تحددها السياسة التنموية واحتياجات الصرف؛

<sup>1</sup> عزوز علي، محمدي الطيب احمد ، " دليلك في الاقتصاد"، الجزائر، دار الخلدونية، 2008، ص 96.

- حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية وترقيتها من خلال الامتناع مثلا عن بيع العملات الأجنبية من أجل شراء سلع منافسة لتلك المنتجة محليا أو بيعها بسعر صرف مرتفع عن العادي؛
- تحصيل موارد مالية إضافية؛
- حماية الاقتصاد الوطني من انعكاسات الاقتصاد العالمي.

### المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

لقد اهتم الكثير من الاقتصاديين والسياسيين من كل الدول بظاهرة النمو الاقتصادي، حتى أصبح ينظر إليه على أنه معيار لتقييم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذا سنقوم من خلال هذا المبحث بمحاولة توضيح هذه الظاهرة وذلك من خلال التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تطرق الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي وأبسط تعريف له أنه "الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج"<sup>1</sup>.

وتم تعريفه أيضا بأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي"<sup>2</sup>

كما يعرف النمو بأنه عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة سابقة لها في الأجلين القصير والمتوسط المدى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن يطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص281.

<sup>2</sup> اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص10.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر وإيمان عطيه، "اتجاهات حديثه في التنمية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003، ص20.

وعرف أيضا بأنه " زيادة قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سواء كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا"<sup>1</sup>

### 1- أهمية النمو الاقتصادي:

للمنو أهمية كبيرة نعددها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- ✓ يساهم في زيادة عرض السلع والخدمات أمام أفراد الدولة.
- ✓ يساعد على القضاء على مشكلة الفقر ويحسن المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- ✓ له دور في خفض نسبة العجز المالي في موازنة الدولة.
- ✓ يدعم ويساند ميزان مدفوعات الدولة من خلال الحساب الجاري.
- ✓ له أهمية واضحة في توفير فرص العمل و تخفيض البطالة.
- ✓ تحسين الرفاهية للمجتمع من خلال زيادة الانتاج ورفع الأجور والأرباح والدخول ونصيب الفرد منها، فالنمو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحسين الرفاهية، فلا بد من توفر شرط آخر وهو عدالة توزيع الزيادة في النمو والتي ترتبط بالنظام السياسي والاقتصادي للبلد.

### 2- عناصر النمو الاقتصادي:

أكدت كل من الأدبيات الاقتصادية على ثلاثة عناصر مهمة لا بد من وجودها لتحقيق النمو الاقتصادي هي<sup>3</sup>:

- تراكم رأس المال: يتطلب الاستثمار المحلي والأجنبي بأشكاله المختلفة بما فيها الاستثمار في رأس المال البشري، كما يعد الادخار العنصر الأمثل كونه الممول الرئيسي لمجال الاستثمار.
- عنصر العمل: ونعني به نمو قوة العمل كميًا ونوعيًا، فالزيادة السكانية قد تحفز الانتاج وتزيد من حجم السوق والطلب الكلي الاستهلاكي المحفز للاستثمار، وعلى العكس فقد يكون أثر الزيادة سلبى على النمو في حالة عدم كفاية الدخل الذي يشغل الزيادة السكانية.

<sup>1</sup> هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص 347.

<sup>2</sup> جمال حلاوه وعلي صالح، "مدخل إلى علم التنمية"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص35.

<sup>3</sup> توفيق عباس عبد عون، "دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26- المجلد السابع، نيسان، 2010، ص29.



- التكنولوجيا: و تعني الاستجابة والتكيف مع التقنيات الحديثة والاستفادة من نتائج البث العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الانتاجية والتي تتضمن كافة النشاطات والأكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع، التكنولوجيا تمثل حزمة من العناصر منها براءات الاختراع والعلاقات التجارية والمهارات التي تتصل بالعنصر البشري والمعرفة المتجسدة في الأشياء المادية.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

هناك عدة نظريات للنمو الاقتصادي منها :

### 1- النظرية الكلاسيكية:

#### 1-1- آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية:

تعددت آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية في مفهوم نظرية النمو الاقتصادي، حيث ارتبطت فترة الاقتصاد الكلاسيكي بعملية التقدم الاقتصادي السريع، و لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية كما رافق هذه المدرسة ثورتان اساسيتان هما الثورة الصناعية في ممارسة النشاط الاقتصادي، و فيما يلي نبرز أهم رواد هذه المدرسة.

- آدم سميث (adam smith): يرى آدم سميث بأن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الانتاجية، كما يؤكد أيضا على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، هذا إضافة إلى قيد آخر على تقسيم العمل و المتمثل في حجم السوق، كما يرى كذلك "آدم سميث" أنه حين تبدأ "عملية التنمية فإنها تصبح متحددة ذاتيا"<sup>2</sup>. إن تقسيم العمل عند "سميث" يعني تقسيم عملية إنتاج أية سلعة معينة إلى عمليات جزئية، يتخصص كل فرد في مجموعة العمل في أداء عملية واحدة من هذه العمليات الجزئية المتتابعة مما يؤدي إلى:

- زيادة الانتاجية.

- توفير الوقت.

- اختصار جهد العامل.

- إدخال التحسينات الفنية في عملية الانتاج.

<sup>1</sup> كيداتي سيد أحمد، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتمويل، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص ص 55-56.

<sup>2</sup> قادري محمد الطاهر، " التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق"، ط1، لبنان، 2013، ص31.

و من الجدير بالذكر هنا أن الاقتصاديين أجمعوا على أن "سميث" قام باستخدام تقسيم العمل في معنيين مختلفين تماما و هما:

**المعنى الأول:** ينطوي على تخصيص قوة العمل المصاحب لعملية التقدم الاقتصادي و الذي ينتج عنه التحسن و قوة الانتاجية للعمل و زيادة المهارة و القدرة على الابتكار.

**المعنى الثاني:** يعني تقسيم قوة العمل بين الذين يعملون في أعمال منتجة و الذين يعملون في أعمال غير منتجة، كما اعتمد "سميث" على هذه التفرقة فيما بعد في تحليله للتراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي<sup>1</sup>. و هناك مجموعة من الفرضيات و هي:

أ- سياسة الحرية الاقتصادية: و يمكن تلخيص سياسته في العبارة المشهورة، و التي ظهرت ابتداء المدرسة الطبيعيين من قبل، و هي دعه يعمل دعه يمر، مما يعني أن تعطي الحرية الاقتصادية كاملة للمنتجين.  
ب- عدم تدخل الدولة: آدم سميث حل مغزى لحجم الدولة و إضعاف دورها بوضوح، فقد أورد جملة عوامل رئيسية تدفعه اتجاه تحديد هذا الدور و هي:

- أن تدخل الدولة يعترض الحرية العامة بما فيها الحرية الاقتصادية.
- من شأن تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية الاضرار بمبدأ المنافسة، الذي عد حجر الزاوية في أسلوب الانتاج الرأسمالي.
- لا حاجة لهذا التدخل حتى في ظل حدوث اختلالات اقتصادية، إذ أن من شأن آليات (ميكانيزمات الأسواق) أن تعيد التوازن إلى الاقتصاد.
- تعتمد الدولة في جل نشاطها على الإيرادات التي تتحصل عليها من الضرائب المفروضة على الأفراد و المؤسسات، و عليه كلما زاد تدخل الدولة كلما زادت الضرائب على المنتجين و بالتالي خفض لمستويات الأرباح و أضعاف التراكم الرأسمالي و إعادة الانتاج.
- يرى آدم سميث أن جل أنشطة الدولة هي استهلاكية (أي غير منتجة)، و لذلك فالدولة مبدرة للأموال و سيئة الإدارة.

و من ناحية أخرى فإن آدم سميث يرى أن دور الدولة يتركز فيما يلي:

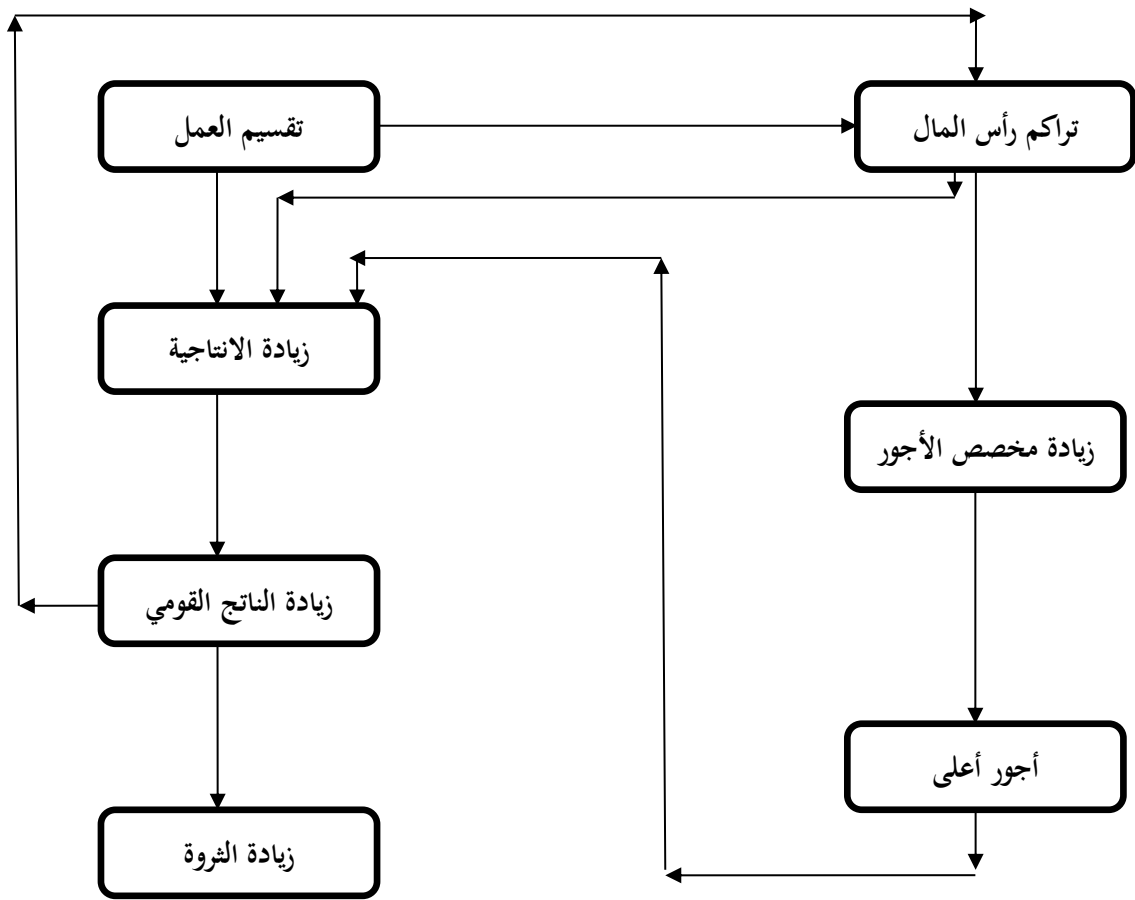
- ضبط الأمن و النظام و حماية ممتلكات و مصالح الطبقة الرأسمالية، في نظره (شرطي الأمن).
- حماية الحدود الخارجية للبلد من الاعتداء الخارجي، أي التمكين السيادي للدولة، و بهذا فهي (جندي حدود)

<sup>1</sup> محمد عمر أبو عبد، الحميد محمد شعبان، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، جمهورية مصر العربية، 2008، ص186.

-المحافظة على تطبيق القوانين و الأنظمة التي شرعتها الدولة، و هي قوانين في محصلتها تخدم الطبقة الرأسمالية، اعتمادا على أن الدولة طبقية، لذلك فدور الدولة هنا (القاضي).

ج- يرى آدم سميث أن العمل هو المعيار الوحيد كمحدد و مقياس للقيمة، كما يفرق بين القيمة الاستعمالية و القيمة التبادلية، و يركز على مفهوم القيمة التبادلية أو ما يسميه بالسعر الطبيعي للسلعة<sup>1</sup>. و يمكن تلخيص أفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): مخطط يبين نظرية آدم سميث



المصدر: مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص:132.

- دافيد ريكاردو (david ricardo): يعتبر ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، حيث يرى أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة، إذ يوفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

كما اهتم ريكاردو بعد ذلك بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، و ركز على أن الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الانتاج، إذ

<sup>1</sup> عبد علي كاظم المعموري، "تاريخ الافكار الاقتصادية"، ط1، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص ص321-322.

بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.

قسم ريكاردو دور المجتمع إلى ثلاث طبقات هم:

-الرأسماليون: فهم حسب ريكاردو يلعبون الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة.

كما تكمن أهمية الرأسماليون حسب ريكاردو في عمليتين:

1. البحث المستمر عن أحسن الطرق الانتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.
- ب. إعادة الاستثمار لهذه الارباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، و هذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

- العمال: العمال مهمون لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي.

-الاقطاعيون: وهم ملاك الأرض فانهم مهمين جدا خاصة في المجال الزراعي<sup>1</sup>.

و قد أوضح ريكاردو انه لكي يستمر النمو لا بد أن يظل الربح الذي يحصل عليه الرأسماليون موجبا، غير أن زيادة حجم السكان يحدث ضغطا على مورد الأرض مما يضطر المجتمع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة لمقابلة التزايد في الطلب على الموارد الغذائية.

و هنا يظهر التطبيق العملي لقانون تناقص الغلة، و استمرار زيادة السكان و استخدام الأراضي الأقل جودة، فإن الانتاجية سوف تبدأ في التناقص، أي أن إضافة وحدات من أرض أقل جودة تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي بمعدل متناقص.

و من هنا يتبين لنا النظرة التشاؤمية التي ترتكز على اتجاه معدلات الأرباح في المدة الطويلة إلى الانخفاض و من ثم ينخفض معدل تراكم رأس المال و التقدم الاقتصادي بصفة عامة و يصل الاقتصاد شيئا فشيئا إلى حالة من الركود<sup>2</sup>.

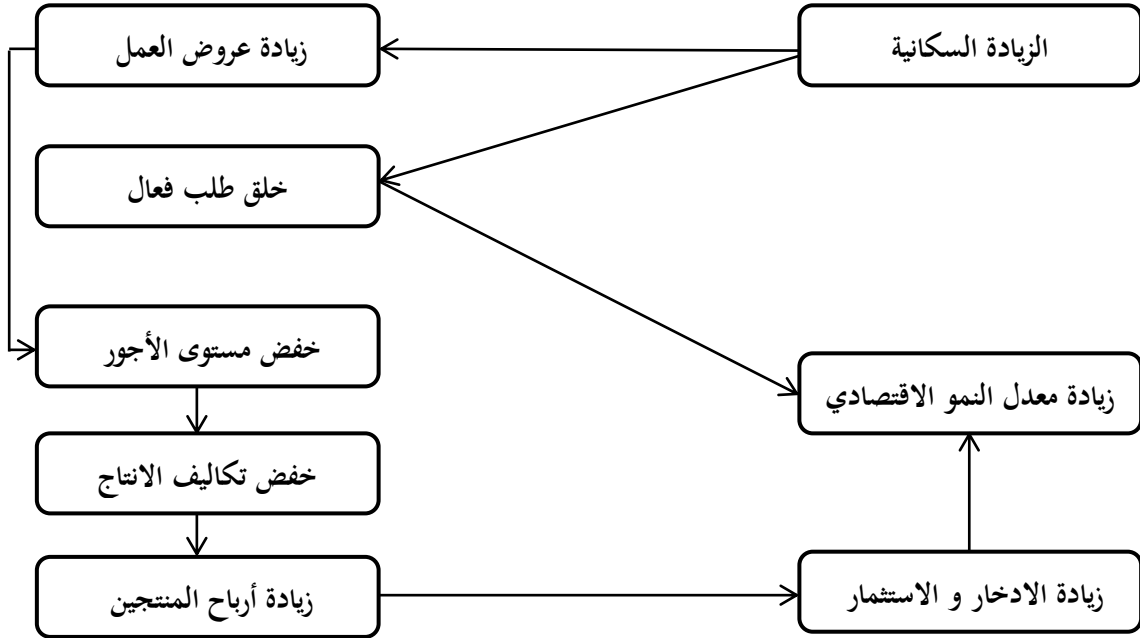
- **توماس روبرت مالتس T.R.malthus**: يعتبر توماس روبرت مالتس أشهر من عالج مشكلة السكان في شيء غير قليل من الافاضة، و هو الأمر الذي أدى إلى تسميته رائدة الفكر السكاني، و نظريته التي قدمها في نهاية القرن الثامن عشر، إن "زيادة السكان تؤدي إلى سلسلة من الآثار السيئة سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية و ذلك نظرا لأن المواد الغذائية لا تزداد بنسبة ازدياد عدد السكان". و تقوم النظرية على عدد من الافتراضات التي يمكن تبسيط أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> - اسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، ط2، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر، ص63.

<sup>2</sup> - محب خلة توفيق، "النظور و اقتصاديات الموارد"، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص ص99-100.

- ا. ثبات عنصر الأرض.
  - ب. وجود علاقة طردية بين نمو السكاني و مستوى المعيشة.
  - ج. الزيادة في السكان تأخذ شكل متوالية هندسية (1.2.4.8.16.32.....الخ) بينما الزيادة في الغذاء تتخذ شكل متوالية عددية (1.2.3.4.5.....الخ).
  - د. تتناسب قوة العمل في المجتمع تناسباً طردياً مع الزيادة في السكان.
- و يعتقد مالتوس بأنه لولا عوامل الفقر و البؤس و الشقاء، و التي يترتب عليها ارتفاع نسبة الوفيات، لوصل حجم السكان فعلا إلى هذه الأعداد الخيالية، و لذلك فهو يرضى باتباع ما يسمى الموانع الأخلاقية، و مثالها التعفف عن الزواج أو تأخيره.....الخ.
- و يلخص إلى أن إصلاح الإدارة و الحكومة، أو الكنيسة أو النظم الاقتصادية القائمة.....الخ لن يتحقق ما لم يحسن الإنسان من طبيعته و يعادل بين اعداده المتزايدة و بين موارد الثروة التي يمتلكها<sup>1</sup>.
- و بالتالي يقول مالتوس "لا يحق للطبقة العاملة أن تطالب الأغنياء بالعمل و الغذاء"<sup>2</sup>.
- و يلخص نموذج مالتوس بالشكل التالي:

الشكل رقم ( 01-02) : تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي



المصدر: ماضي أسماء، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد كمي، أبو بكر بالقائد، تلمسان، 2013-2014.

<sup>1</sup> محمود يونس، احمد محمد مندور، السيد محمد السريتي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 337-338.

<sup>2</sup> قادري محمد الطاهر، "مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي-المستقبل ابداع الماضي"، ط1، دار الأوراسية للطباعة و النشر، الجزائر،

- كارل ماركس **karl marx**: يمثل كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانحيار الرأسمالية و صعود الاشتراكية، حسب النموذج الماركسي للنمو الاقتصادي، تميل الاقتصاديات الرأسمالية إلى النمو و الازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، و لكن في المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فانحيارها هو أمر حتمي لا مفر منه بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الانتاج و الاضطراب الاجتماعي<sup>1</sup>، و لا يخفى أن هذا المنظور الماركسي يقوم على عدم مشروعية الملكية الخاصة لعوامل الانتاج<sup>2</sup>، و بدلا من أن يكون هدف الانتاج هو الربح لمالكي وسائل الانتاج فإن الهدف هنا هو تلبية حاجات الناس و إنهاء الاستغلال<sup>3</sup>، اعتبر ماركس أن نظرية القيمة تعد حجر الزاوية للكشف عن القوانين الداخلية<sup>4</sup>.

كما اشتق ماركس نظرية فائض القيمة التي تتكون من القيم التي ينتجها العامل خلال عمله أثناء تلك الساعات الزائدة عن ما يكفي لكفافه، تلك الساعات التي لا يحصل مقابلها على أي شيء، و لتوضيح هذا نفترض أن متوسط عدد الساعات اللازم يوميا للعامل أن يقوم به ليحصل على مستوى الكفاف هو 6 ساعات و لكن صاحب العمل الرأسمالي يجعله يعمل اثني عشر ساعة (12سا)، هنا الفرق بين الرقمين هو 6 ساعات يمكن أن يطلق عليه ساعات فائض العمل و قيمة الانتاج الخارج في هذه الساعات هو فائض القيمة.

أما معدل فائض القيمة فيقاس بالنسبة بين ذلك الجزء من يوم العمل اللازم لكفاف العمل و فائض العمل أي في المثال السابق 6/6 او 100%، و تبعا لماركس فإن الرأسمالي سوف يستحوذ على فائض القيمة لنفسه<sup>5</sup>.

## 2- النظرية الكلاسيكية و النمو الاقتصادي:

رغم الاختلافات في الآراء لدى الكلاسيك إلا أن هناك عدة أفكار متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي المتمثلة فيما يلي:

-أكد الكلاسيك أن الانتاج هو دالة لعدد من العوامل الرئيسية و هي الإنتاج، العمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي، الموارد الطبيعية بما فيها الأرض، و بالتالي فإن التغير في الإنتاج أي النمو يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو بعضها أو جميعها أي:

<sup>1</sup> معط الله امال، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)", مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص136.

<sup>2</sup> محمد عمر ابو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص300.

<sup>3</sup> مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص168.

<sup>4</sup> عبد علي كاظم العموري، "تاريخ الافكار الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص385.

<sup>5</sup> عبد الرحمن يسرى احمد، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص363.

$$Y = F(k.l.T.N)$$

حيث:

**Y**: الانتاج.

**K**: رأس المال.

**L**: العمل.

**T**: التقدم التقني.

**N**: الاراضي الصالحة للزراعة.

- اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الانتاجي (التقدم التكنولوجي) و بعملية تكوين رأس المال.

- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي، إذ يعتمد النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور<sup>1</sup>.

- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض، إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي.

- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسية الموازية للنمو، و هذه تشمل نظام اجتماعي إداري و حكومة مستقرة و مؤسسات تمويلية منظمة و نظام شرعي قانوني و نظام كفؤ للإنتاج، و أوضاع اجتماعية مناسبة<sup>2</sup>.

لا شك أن تحقق ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية رهن بتحقيق الافتراضات التي تستند عليها، و هي افتراضات غير واقعية في الوقت الحاضر كافتراض وجود المنافسة التامة، و تحقق حالة الاستخدام الكامل، و عدم تدخل الدولة و الجهات الأخرى في التأثير على الحرية الفردية، فالسوق السائدة في العديد من الدول و خاصة الرأسمالية منها تبتعد كثيرا عن صفات سوق المنافسة التامة و هي أقرب لأن تكون منافسة احتكارية أو سوق احتكار، كما أن البطالة حالة وجدت و توجد و تستمر لفترات طويلة في هذه الدول، إضافة إلى تدخل الدولة و النقابات و الاحتكارات في عمل قوى السوق و يعرقل تفاعلها و بالشكل الذي يعيق من الحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الاردن، 2006، ص120.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص63.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص126.

### 3- نقد النظرية الكلاسيكية للنمو:

وجه البعض عددا من الانتقادات للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي و هي:

- الأرباح المصدرة للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدرة للادخار و هذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار و منها ادخار الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام.

- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، و كما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

- أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة و ثابتة عبر الزمن، و بهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم و التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

- إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، و خاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

- تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور و دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

و خلاصة القول فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي و على مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود و حول سياسة الحرية "دعه يعمل" فهناك القليل الذي يمكن أن تؤيد هذه السياسة و خصوصا في البلدان النامية<sup>1</sup>.

### 4- اسهام النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

ظل الفكر الكلاسيكي الليبرالي مستمرا لعدة عقود، و خلال هذه الفترة لم تتعرض الاقتصاديات الرأسمالية الحرة لازمة حرجة تثير الشكوك و المخاوف في مصداقية هذا الفكر، إلا أن ظهرت مشكلة كبيرة و المتمثلة في أزمة الكساد 1929، حيث خيم الركود على الاقتصاديات الرأسمالية و عجزت النظرية الكلاسيكية على معالجة هذه الأزمة.

<sup>1</sup> مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 66، 65.



و كما يقال "لا يتسع الأمر إلا إذا ضاق"، ضاقت أزمة (1929-1933) بالعالم الرأسمالي، و تولدت لدى كينز همة العالم المنقذ، فقدم نظريته عام 1936، و من بين معالمها مناقشة آليات توازن الأسواق و أسبابها الكلية، رافضا توازن المفكرين السابقين<sup>1</sup>، حيث بنى كينز أفكاره على تحليل آثار تلك النكسة في الاقتصاد فشرحت النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و لرأس المال و التي أدت إلى تفرقة واضحة بين النظريتين الجزئية و الكلية<sup>2</sup>.

#### 4-1- الأسس التي بنى عليها كينز أفكاره:

تنطلق هذه الأسس من انتقاداته للفرضيات التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية و من بينها ما يلي<sup>3</sup>:

- رفض كينز فكرة أن الاقتصاد يتوازن في حالة التوظيف الكامل فقط، و يرى فكرة التوازن مستقلة عن التوظيف الكامل.

- يرفض كينز فكرة الرشد الاقتصادي التي نادى بها الكلاسيك و التي تنطلق من العلم التام بمستويات الأجور و الأسعار في مختلف الأسواق، إلا أن كينز يرى أن الأسعار و الأجور ليست معلومة لدى الأفراد و المؤسسات بالقدر الكافي، و بالتالي فإن تصرفاتهم لن تكون بالرشد الذي افترضه الكلاسيك.

- رفض كينز قانون ساي للأسواق و فكرة العرض يخلق الطلب، و يرى أن الطلب هو الذي يحدد العرض و ليس العكس.

- رفض فكرة حيادية النقود التي نادى بها الكلاسيك، و كان يرى ان النقد عنصر نشط يؤثر في النشاط الاقتصادي و يتأثر به.

- رفض كينز الفكر الكلاسيكي الخاص بمرونة كل الأسعار بما فيها عنصر الأجور (سعر عنصر العمل) و اعتبرها قابلة للزيادة و النقصان.

- رفض كينز فكرة حيادية الدولة، و يرى ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل و يقضي على البطالة، و يتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي<sup>4</sup>. و عندما تطرق كينز لمعالجة أزمة الكساد الكبير وجد أن المسببات الرئيسة تكمن في

<sup>1</sup> عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 262.

<sup>2</sup> نعيم ابراهيم الظاهر، "مدارس الفكر الاقتصادي"، عالم الكتب الحديث، اربد-الاردن، 2015، ص 18.

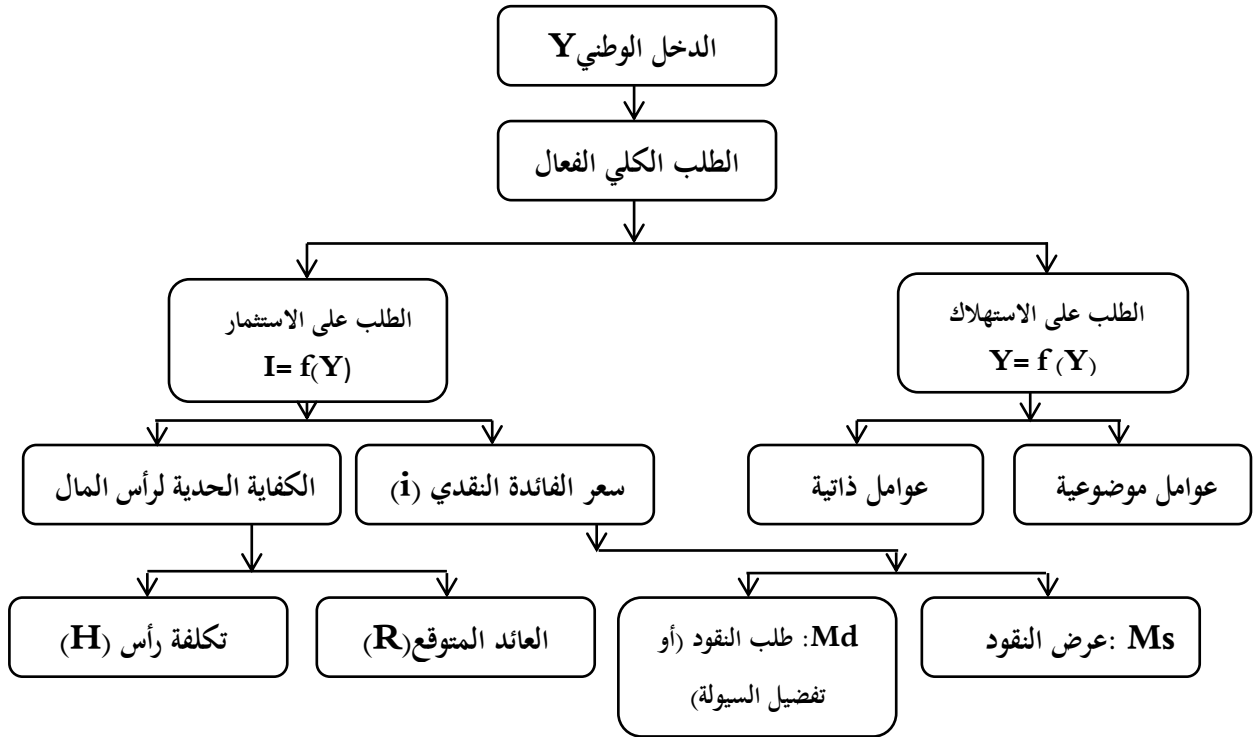
<sup>3</sup> محب خلة توفيق، "المفاهيم الاقتصادية المحورية و المستقرة"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص: 166 170.

<sup>4</sup> زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 134.

جانب الطلب الذي عانى قصورا شديدا و ليس جانب العرض الذي تتمتع بفائض كبير في الانتاج<sup>1</sup>، و يرى أن النقص في الطلب الفعال الذي يخلق الأزمة، يتأتى من عوامل عدة و هي<sup>2</sup>:

- هبوط الميل الحدي للاستهلاك.
- تناقص الكفاية الحدية لرأس المال.
- تفضيل السيولة، و هو عامل مهم في التأثير على سعر الفائدة.
- تجميد الأموال الاحتياطية، حيث يرى في المبالغة في تجميد أموال كثيرة لدى الوحدات الانتاجية أو الأفراد بدافع الاحتياط، من شأنه أن يؤدي إلى إشكالية مركبة، طرفاها حدوث النقص في الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري، و هو ما يعمق حدوث الازمة.
- و يرى كينز أن الانتاج و التشغيل، و من ثم الدخل، تتوقف على حجم الطلب الكلي الفعال، و هذا الأخير يتوقف على عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية و الطلب على السلع الاستثمارية<sup>3</sup>. و من خلال الفرضيات السابقة نقدم فيما يلي مخططا حول نموذج كينز البسيط:

الشكل رقم (01-03): مخطط نموذج كينز البسيط



المصدر: عبد القادر جليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي"، مرجع سبق ذكره ، ص 668.

<sup>1</sup> محب خلة توفيق، "المفاهيم الاقتصادية المحورية و المستقرة"، مرجع سبق ذكره، 167.

<sup>2</sup> عبد علي كاظم العموري، "تاريخ الافكار الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 441، 440.

<sup>3</sup> اياد عبد الفتاح النصور، "اساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 52.

- و عليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي القومي و يكون ذلك إما:
- بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل.
- أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة.
- أو بتحريكهما معا.

لكن المشكل هو:

- استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد.
- استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال.
- (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929).

الحل الذي اقترحه كينز هو:

- تدخل الحكومة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي و ذلك لتحريك الطلب الكلي.
- فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين.
- كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام.

و من بين الشروط التي وضعها كينز لهذا الانفاق هي:

- إما في الاستهلاك العام زيادة دخول الموظفين العمومي، زيادة الانفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين.....الخ.
- أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة بناء الطرقات و الموانئ، المستشفيات، المدارس.....الخ.

و منه تتحرك عملية الاستثمار و الإنتاج، و بالتالي تعود عملية النمو و التنمية للسير من جديد<sup>1</sup>.

**4-2- نموذج هارود-دومار (harod-domar):** يعتبر نموذج هارود-دومار للنمو أحد أشهر نماذج الكينزيين الجدد، هذا النموذج الذي يعتبر التوفير و رأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي<sup>2</sup>، و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، و قد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو<sup>3</sup>، و قد وضع كل منهما نموذجه على حدة بناء على مجموعة افتراضات.

<sup>1</sup> خبابة عبد الله، "تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

<sup>2</sup> اسماعيل شعابني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>3</sup> مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

## الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي

### أ- نموذج هارود:

يعتبر هذا النموذج من النماذج الاقتصادية الكلية التي تتحدث عن تحليلات الدخل الوطني و النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، اذ اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف الى اثبات النمو المتوازن و يمكن سردها على النحو التالي:

الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، حيث يطلق على هذا الادخار بالادخار الفعلي و هو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

إن نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، و هو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج. تكون المدخرات دالة على الدخل، و يكون الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض و الطلب.

و قد طرح هارود في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو و هي:

✓ **معدل النمو الفعلي (G):** و هو نسبة الادخار الى معامل رأس المال، أي:  $G = s/c$  حيث:

**S:** حجم الادخار الكلي.

**C:** معامل راس المال.

✓ **معدل النمو المضمون (Gw):** و يمثل نسبة الادخار الى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو

المضمون و عليه فان:  $Gw = S/CR$  حيث:

**CR:** معامل راس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

✓ **معدل النمو الطبيعي (Gn):** و هو اقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، و حجم

السكان، و التراكم الرأسمالي، و درجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ.

و من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد و

هي:

✓ إذا كان:  $G < Gw$ ، فان الاقتصاد يعاني من حالة التضخم.

✓ إذا كان:  $Gw > G$ ، فان الاقتصاد يعاني من حالة كساد.

✓ إذا كان:  $Gw = G$ ، فان الاقتصاد متوازن في نموه.

✓ إذا كان:  $Gw > G$  و  $Gw < Gn$ ، فان الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال.

<sup>1</sup>مجيد الكرخي، "التحليل الكمي الاقتصادي"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص232.

## الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي

✓ إذا كان:  $G_n < G_w$  و  $G_w > G$ ، فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال.

### ب- نموذج دومار:

نشر دومار نموذجه في بحث اسمه "التوسع و العمالة" سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة نشرها جميعا في كتاب ب "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، و كان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية:

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية و يزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟

و حسب دومار كإجابة على السؤال فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري و انتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال....<sup>1</sup> و قد قام نموذج دومار على أساس افتراضات عديدة و هي:

✓ أن يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب و التشغيل الكامل.

✓ ليس هناك قطاع حكومي او تجارة خارجية.

✓ أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار تستعمل على أساس أنها صافية، أي بعد حسم الاندثار.<sup>2</sup>

✓ أن الميل الحدي للادخار و معامل رأس المال ثابتان

✓ ليست هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات.

✓ أن مصطلحات الدخل و الاستثمار و الادخار

### ج- النموذج العام المشترك (هارود - دومار):

بعد الانتقادات الموجهة لكل نموذج على حدة ( هارود و دومار )، قام عدد من الاقتصاديين بتطوير نموذج يكون أكثر قابلية للتطبيق، و من أهم الجهود التي بذلت في هذا المجال تلك التي قام بها هارود نفسه بوضعها و تم نشرها في طبعات تالية من كتابه و تمثلت في ادخال عنصر تغير الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض و الطلب للمدخرات و من ثم نتج لديه المعادلة التالية:  $R_n = P_c \cdot G_n / e$  حيث:  $R_n$ : تمثل معدل الفائدة الطبيعي،  $P_c$ : تمثل نصيب الفرد من الناتج،  $G_n$ : تمثل معدل النمو الطبيعي.  $e$ : تمثل المنفعة المتناقصة للدخل (و هي دائما اقل من الواحد).

<sup>1</sup> اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية - نظريات - نماذج - استراتيجيات"، ط1، اسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، صص 96-97.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص148.

و من خلال هذه المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل  $e$ ، و على ذلك فان كل من  $Rn$  و  $e$  يرتبطان في علاقة عكسية مع بعض، إذ كلما صغرت قيمة  $e$  ارتفعت قيمة  $Rn$  والعكس بالعكس<sup>1</sup>.

و الخلاصة التي يقرها تصميم هارود- دومار هي أن شروط النمو و استمراره هي شروط وجود مستوى من معدل النمو الطبيعي أكبر من ذلك المعدل المرغوب و الذي يبقى معه مستوى الاستثمار الفعلي دون مستوى الاستثمار المخطط و الذي يسحب معه حالة من نقص رأس المال يتفق مع طلب الكلي أكبر من دوافع الاستثمار حتى يخلق هذا الوضع إليه خاصة تدفع النمو باتجاه أعلى من سابقه<sup>2</sup>.

### 5- اسهام النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد ركزت النظرية النيوكلاسيكية بشكل كبير على تكوين رأس المال إلى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الانتاجية، و تشير هذه النظرية إلى أهمية الابتكارات و التقدم التكنولوجي الذي اعتبروه يأخذ مكانه تلقائيا و يعتمد على عوامل غير اقتصادية و جعلوا تراكم الرأسمالي أكثر انطباقا على الهياكل الاقتصادية القائمة في القرنين 19 و 20<sup>3</sup>، كما تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال و العمل و بمعزل عن نظرية السكان.

إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثه و التي تؤكد على<sup>4</sup>:

- ✓ الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى.
- ✓ أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.
- ✓ أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال.
- ✓ أن حجم السكان و حجم راس المال و مستوى الفن الانتاجي، و التي تؤثر في معدل النمو، تتحدد بواسطة قوى ينظر لها انها خارج مجال علم الاقتصاد.
- ✓ التركيز على مشكلات الاجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.

<sup>1</sup> اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية - نظريات - نماذج - استراتيجيات"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>2</sup> موسى خلف عواد، "تطور الرأسمالي في البلدان النامية"، ط1، الدار المنهجية للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص 27.

<sup>3</sup> قادري محمد الطاهر، "مدارس الفكر في الاقتصادي السياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 135..

<sup>4</sup> مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 67.

كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دورا هاما في توسيع الانتاج و تحقيق النمو الاقتصادي و الذي يتضمن ثلاث افكار رئيسية و هي<sup>1</sup>:

- في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الانتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو انتاجية العمل، و المحددة خارج النموذج (exogenous) مثل معدل النمو الطبيعي عند (harrod)، و أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و معدل الاستثمار، و يعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج (K/Y) او معدل أوطأ لإنتاجية رأس المال (V/K)، و ذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد راس المال.

- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان.

- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا (دالة الانتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين  $k/L$  و  $V/K$  بحيث ان البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي (convergence) بين معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

كما تصنف نظرية شومبيتر من ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، و أن اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده و أن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية و ذلك لسببين: الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، و الثاني هو مع توسع الانتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.

و قد أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية و الفنية في عملية النمو الاقتصادي، و ركز على المنظم و اعتبره من أهم عناصر النمو فالإنتاج لديه دالة للعمل و رأس المال و الموارد الطبيعية و التنظيم و الفن الانتاجي، و يمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر و المحدد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومن أهمها:

**1- رأس المال المادي:** الاستثمار المادي المؤسسة ما لا يؤدي إلى نمو انتاجها الخاص فقط، بل يسمح أيضا بزيادة انتاجية المؤسسات الأخرى عن طريق ما يسمى ب"التعلم بالأداء"<sup>1</sup>. يعرف الاقتصاديون رأس المال كمصادر مصنعة مثل المباني والآلات، كما أن رأس المال المادي يجعل العمال أكثر إنتاجية.

**2- رأس المال البشري:** يعتبر رأس المال البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، حيث يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم و التدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء و صيانة رأس المال البشري، ومن ناحية أخرى فان أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهزم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار اثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية المهارات الفنية الأساسية و المهارات المتوسطة ، و توفير المهارات المرتفعة، و مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و من ثم الإسراع بعملية التنمية و زيادة معدل النمو الاقتصادي.

**3- مدى توافر الموارد الطبيعية:** هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه و تعالى، و هي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، مثل البترول و المعادن والغابات والأسمك وغيرها. فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه أو يأمل أن تكون لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

**4- تراكم رأس المال:** على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات، المستشفيات وغيرها، فالعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار و أهمها<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو"، مجلة الباحث عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 05.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي)"، الدار الجامعية، ص ص 469-471.

<sup>3</sup> بناني فتيحة، "السياسة النقدية و النمو الاقتصادي(دراسة نظرية)"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر، 2008، ص8



- توقعات الأرباح.

- السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

**5- التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج:** حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية و تحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

**6- معدل التقدم التقني:** يعني السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، ولعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن و التاسع عشر في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية، والتي نتج عنها نمو وتطور اقتصادي باهر آنذاك، لذلك فإن التقدم التكنولوجي لا يقتصر على ظهور المخترعات، بل يتعدى ذلك فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة<sup>2</sup>.

**7- أعباء النمو الاقتصادي:** من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الاعباء و التضحيات لعل من أهمها<sup>3</sup>:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة انتاج السلع الرأسمالية و توجيه الموارد و الاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم و التدريب، و هذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الانتاج في المستقبل.

- إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بل و حتى النامية، أدى إلى زيادة التلوث البيئي و القضاء على الثروات الطبيعية و ازدحام المدن.

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، كلما زاد التقدم المادي و طغى على الجوانب الروحية و الجوانب الاخلاقية في المجتمع.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)"، مرجع سبق ذكره، ص471.

<sup>2</sup> عائشة مسلم، "اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2004)"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص25.

<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، "الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، 2014، ص548.

### المبحث الثالث: علاقة النمو بتغير سعر الصرف

#### المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالبطالة

تعتبر في الوقت الحاضر البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه البلدان النامية، ويمكن تحسين الظروف الاقتصادية في هذه البلدان عن طريق تنشيط الاقتصاد الذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة، والمشاكل التي تسببها البطالة تكون أكثر وضوحا في البلدان التي لديها سكان أصغر سنا، وتجدر الإشارة إلى أنه في الجزائر يكون الجزء الرئيسي من الدخل الوطني من عائدات النقد الأجنبي وذلك من خلال تصدير المحروقات، لذلك فإن سعر الصرف هو واحد من المتغيرات الهامة في الاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى تتسبب تقلبات أسعار الصرف في تغيرات واسعة النطاق في اقتصاديات البلدان النامية على الرغم من أن هذه التقلبات تكون أحيانا ضرورية للحصول على الاستقرار في الاقتصاد الكلي على المدى الطويل، وبالنظر إلى أن سوق العمل مرتبط بالمشكلات الاقتصادية الأخرى فقد واجهت الجزائر تزايد معدلات البطالة للعديد من الأسباب نذكر منها النمو السكاني الهائل في السنوات الأخيرة، وعدم قدرة الحكومة على خلق العدد المطلوب من فرص العمل لمواجهة عرض العمل الذي يبقى يتجاوز الطلب على اليد العاملة، وكذلك عدم وجود وظائف مناسبة للقوى العاملة وخاصة للشباب وخريجي الجامعات.

ويشكل توظيف القوة العاملة البشرية قضية هامة تتصل بعوامل كثيرة فيرتبط عرض اليد العاملة بمتغيرات منها النمو السكاني والعمر والتوزيع والهجرة، ومن ناحية أخرى يرتبط الطلب على العمالة بعدد من المتغيرات مثل حجم الاستثمار والتوزيع والنمو الاقتصادي والتكنولوجيا، ويعتبر سعر الصرف ذو أهمية وحساسية كبيرة خاصة إذا تم تحديده بشكل غير صحيح وذلك بالنظر إلى أن التغيرات في أسعار الصرف يمكن أن تسبب تغيرات في كمية الصادرات وبالتالي التأثير في كمية الإنتاج، إذا كانت الزيادة في سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) يزيد من سعر الواردات وبالتالي تنخفض الواردات وتحل محلها المنتجات المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتطوير الصناعة وتوسيع المصانع وذلك لتوظيف المزيد من القوى العاملة، وكذلك فإن انخفاض سعر الصادرات نتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للبلد وبالتالي زيادة كمية الصادرات ومع استقرار الظروف الاقتصادية الأخرى فإنه يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج المحلية، إن ارتفاع كمية الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة وبالتالي نقول إن تقلبات سعر الصرف له آثار على البطالة بالإضافة إلى تأثير بعض العوامل الأخرى عليها كإنتاجية العمل وسعر الفائدة الحقيقي والناتج الإجمالي المحلي.

## المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالتوازن الخارجي

يعتبر سعر الصرف كأداة تصحيحية لميزان المدفوعات و يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

### 1- أثر تقلبات أسعار الصرف على معالجة اختلال ميزان المدفوعات :

إن ارتفاع سعر الصرف في السوق الأجنبي، يعني أنها أصبحت غير ملائمة في عيون المستوردين، فرغم ثبات أسعار السلع فإن أي مستورد سوف يضطر إلى تقديم عدد من وحدات الأجنبيّة أكبر من قبل، فالسلعة أصبحت أغنى ثمنًا بسبب ارتفاع أسعار الصرف، فارتفاع سعر الصرف سوف يعمل على تقليل المشتريات لتتخفف الواردات بسبب ارتفاع أسعار عملتها، و سيجد التجار الوطنيون أن السلع الأجنبيّة أصبحت أقل ثمنًا، و يمكنهم الحصول على عدد من وحدات العملة الأجنبيّة أكبر من قبل مقابل كل وحدة من عملة وطنية و سيدفعون الى زيادة استيراد السلع و سيحدث العكس في حالة انخفاض اسعار الصرف.

### 2- أثر سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

يؤدي سعر الصرف إلى تحقيق التغيرات في الطلب الداخلي على الواردات و الخارجي على الصادرات من خلال حركات السلع و الخدمات مع افتراض أن الطلب على الصادرات و الواردات هو الطلب المرن، و أن التغير في سعر الصرف سيؤدي حتما إلى التغير في الكمية من سلع و خدمات، كما ستعمل كل دولة على خفض عملتها من أجل تنشيط صادراتها، فقد يصبح هذا الأسلوب غير فعال في أثر خفض سعر الصرف و يشارك في نجاح هذه السياسة حرية الدول في إحداث التغييرات<sup>1</sup>.

### 3- التعديل في سعر الصرف الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات:

في حالة سعر صرف مثبت ، يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملات الأجنبيّة لتمويل العجز أي مواجهة فائض الطلب على العملة الأجنبيّة، أو يمكن له أن يقترض من السوق الدولية على ألا يكون الاختلال الهيكلية طويل الأمد، و بالتالي لا بد للاقتصاد أن يعتدل لتخفيض العجز إما عن طريق التعديل الاوتوماتيكي أو التخفيض في قيمة العملة.

<sup>1</sup> امين صيد ، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان، 2013، ص ص 100-101.

- **التعديل الأوتوماتيكي و التعقيم:** في حالة سعر الصرف مثبت و تمويل العجز عن طريق احتياطي العملة لدى البنك المركزي فإن القاعدة النقدية للبنك المركزي تنخفض و بالتالي الكتلة النقدية، و لكن يمكن للبنك المركزي أن يعقم هذه العملية عن طريق إجراء عمليات مفتوحة بنفس مقدار بيع العملة الأجنبية، و في حالة تمويل العجز دون تعقيم فإن انخفاض الكتلة النقدية و منحى الطلب الكلي ينخفض حتى يصل إلى نفس مستوى توازن ميزان المدفوعات، أما منحى العرض و الذي يمثل مستوى البطالة و تدني الأجور و التكاليف حتى يصل لنقطة توازن يكون فيها الاقتصاد في حالة توازن طويل الأجل، هذا التعديل قد يكون طويلا و يدسم الأزمة الاقتصادية.

إن الحل الوحيد لإبطال التعديل الأوتوماتيكي هو تعقيم هذا الأثر عن طريق إجراء عملية معاكسة تماما لإبقاء الكتلة النقدية على حالها، ففي حالة العجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي الذي يبيع العملة الأجنبية و يخفض من القاعدة النقدية يمكن أن يقوم بعمليات مفتوحة بنفس المقدار لكيلا تتغير الكتلة النقدية و مع وجود ظاهرة التعقيم فإنه من الممكن أن تكون الاختلالات في ميزان المدفوعات دائمة و ناجمة عن فائض في الكتلة النقدية أي ظاهرة نقدية<sup>1</sup>.

- **سياسة التخفيض في قيمة العملة:** إن عمل التعديل الأوتوماتيكي طويل الأجل يسبب ارتفاع غير ضروري في معدل البطالة، و لذلك البنك المركزي يمكن أن يخفض من سعر الصرف و الذي يتميز بعدم إحداث أزمة لتخفيض التكاليف و تعديل فائق السرعة بحيث أن القرار بالتخفيض من قيمة العملة سيؤدي إلى رفع تكاليف الواردات و خفض اسعار الصادرات فور تطبيق قرار التخفيض، و هذه حالة مبسطة لان سبب الاختلال الداخلي و الخارجي كان واحدا و ناجم عن انخفاض الصادرات، و منه فالتخفيض كان كافيا لنقل منحى ميزان المدفوعات إلى مستوى التشغيل التام و التوازن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> امين صيد، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>2</sup> بن حمودة فاطمة الزهراء، "أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 224.

### المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي

استعملت النظرية الاقتصادية بعض المؤشرات التي يظهرها كل نمط من أنظمة الصرف للتأثير على النمو الاقتصادي، حيث أن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على النمو والإنتاجية ويمكن إبراز العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي فيما يلي :

#### 1- اختبار نظام الصرف والنمو الاقتصادي:

تظهر العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو بواسطة آيتين<sup>1</sup>:

✓ **الآلية الأولى** : تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على حركات رأس المال التي بإمكانها تحت شكل الإستثمار الاجنبي المباشر مثلا أن تضاف إلى الإستثمار المحلي ، على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يخفض تكلفة الثابتة دوليا ويرفع من التنافسية ويزيد من قيمة رؤوس الأموال المستثمرة بالعملة الأجنبية.

✓ **الآلية الثانية** : تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على تراكم رأس المال البشري من خلال امتداد أثره إلى الصادرات التي تسمح بزيادة عملية التدريب و اكتساب المهارات والتي يتولد عنها مخرجات مناسبة لتراكم المعارف ، سعر الصرف الحقيقي يحدد بتراكم رأس المال البشري من خلال الأثر على الصادرات و رأس المال المادي من خلال الأثر على الإستثمارات المباشرة.

كل اختلال مؤقت و عدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي قد يؤثر إذا على النمو في الأجل الطويل، فسعر الصرف الحقيقي قد يؤثر إذا على النمو في الأجل الطويل، فسعر الصرف الحقيقي لا يعد محددًا نظاميًا للنمو الاقتصادي و لكن عاملاً محفزاً، إذا تحققت باقي الشروط فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي قد يكون له انعكاس إيجابي في الأجل الطويل على النمو. حيث توفر النظرية بعض المؤشرات عن القنوات التي من خلالها يظهر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي إما عن طريق التأثير على سرعة التكيف مع الصدمات و إما عن طريق التأثير على الإستثمار و نمو التجارة الخارجية أو الانفتاح بشكل عام و تطور النظام المالي و هذا بدوره يفترض أن يعزز نمو الإنتاجية من خلال قنوات متعددة.

#### 2- التأثير المباشر لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي:

حسب النظرية الاقتصادية، نوع نظام سعر الصرف لا يكون له انعكاس على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية على المدى الطويل، غير أنه يؤثر على مسار التصحيح، حيث يظهر تأثير نظام سعر

<sup>1</sup> محمد جبوري ، "تأثير أنظمة الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي - دراسة نظرية وقياسية باستخدام بانل"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، تخصص نقود بنوك ومالية ، تلمسان ، 2012، ص 280.

الصرف على النمو الاقتصادي انطلاقاً من أثره على سرعة التصحيح من الاضطرابات العشوائية التي تصيب الاقتصاد المحلي، حيث قام العديد من الاقتصاديين بعدة دراسات يمكن الإشارة إلى بعض منهم فيما يلي<sup>1</sup> :  
 ✓ قام pittis و caparole (1995) بفحص تطور عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في ظل أنظمة أسعار الصرف المختلفة و استخلصا أن نوع نظام سعر الصرف يؤثر على استمرارية الصدمات الاقتصادية.

✓ في دراسة أكثر حداثة، توصل broda (2002)، في دراسة تقوم على 75 بلدا متقدما تغطي الفترة انطلاقاً من سنة 1973 الى 1996، الى ان الاستجابة للصدمة سالبة في شروط التبادل تختلف معنويًا من نظام سعر الصرف لآخر.

✓ و توصل الباحثان edwards و levy-yeyati (2003)، في دراسة شملت 183 بلدا على الفترة 1974-2000 أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تقلل من صدمات شروط التبادل على النمو الاقتصادي، حيث توصل الباحثان إلى أن اختبار نظام سعر الصرف له انعكاس و علاقة قوية فيما يتعلق بتقلب الإنتاج، كما ترتبط الاستجابة للصدمات الحقيقية في نظام سعر الصرف الثابت بانكماش اقتصادي حاد و مستمر.

### 3- التأثير غير المباشر لأنظمة اسعار الصرف على النمو الاقتصادي:

علاوة على تأثير أنظمة اسعار الصرف على عملية التصحيح و التعديل من الصدمات الاقتصادية، تؤكد النظرية الاقتصادية أن نظام سعر الصرف بإمكانه التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تأثيراته على محددات اخرى غاية الاهمية يتوقف عليها النمو تتمثل فيما يلي:

✓ تأثير أنظمة أسعار الصرف على الاستثمار: تظهر أهمية نظام سعر الصرف المتبنى كمحدد للاستثمار ، من خلال اثره على تقلب أسعار الصرف الاسمية و الحقيقية ، حيث يوضح lafrance و schembri (2000)، ان تقلب سعر الصرف الحقيقي يؤثر ايضا على الاستثمار من خلال تأثيره على نمو الانتاجية ، والتي توضح أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي قد يظهر بنمو الانتاجية في البلد لأنه يحمي المؤسسات المحلية من المنافسة الاجنبية بالتالي يختفي الحافز على الاستثمار الذي بإمكانه زيادة الانتاج .

<sup>1</sup> محمد جبوري ، "تأثير أنظمة الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي- دراسة نظرية و قياسية باستخدام نابل" ، مرجع سبق ذكره ، ص 284-285.

كما يرى (dornbusch 2001)، أن تضخم اقل وانخفاض عدم التأكد يخفض من خطر الازمات العملة مما يزيد من معدل الاستثمار ، حيث سلطت العديد من المقاربات الضوء على العلاقة بين تقلب سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر ، من خلال التركيز على مفهوم مرونة الانتاج وكراهية المخاطر.

ويتضح أن التقلب في سعر الصرف كقياس لمخاطر سعر الصرف يؤثر إذا على الربحية المستقبلية للاستثمارات الاجنبية المباشرة ونتيجة لذلك يؤثر على تمركز الاستثمار الاجنبي المباشر من بلد الى اخر.

#### ✓ تأثير أنظمة اسعار الصرف على التجارة الخارجية : من الجانب النظري، تؤثر أنظمة أسعار

الصرف على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على حجم التجارة الدولية، حيث يقدم بعض المنظرين ان مستوى التبادل الخارجي يتجه الى أن يكون كبيرا في ظل نظام سعر الصرف الثابت لأن التقلب الضعيف في أسعار الصرف يقلل من حالات عدم التأكد والذي يخفض من التكاليف المتعلقة بالتبادل الدولي وبالتالي يزيد ذلك من مستوياته، وتشير الدراسات النظرية الى ضعف الصلة السلبية بين تطاير اسعار الصرف والتجارة الدولية ، وهذا ضعف يفسر بطرق شتى :

- تنامي المخاطرة لا يقود بالضرورة إلى انخفاض النشاطات حتى الخطرة منها بالنسبة للمؤسسات التي تميل الى كراهية المخاطرة .

- تسمح تقنيات التغطية للمؤسسات بالتخفيض المعتبر لمخاطر سعر الصرف وبأقل التكاليف.

- تقلب أسعار الصرف قد يعمل على تعويض أنواع أخرى من المخاطر .

- تقلب أسعار الصرف قد يخلق ظروف ملائمة للتبادل التجاري و إلى الاستثمارات مريحة .

#### ✓ تأثير أنظمة اسعار الصرف على مستوى تطور القطاع المالي: يعد النظام المالي الأكثر تطورا

عاملا محفزا ومحددا للنمو الاقتصادي من خلال تخصيص وتوجيه أفضل للمدخرات نحو الاستثمارات وتخصيص الامثل لرؤوس الاموال، علاوة على ذلك البحوث التجريبية تؤكد ان نظام مالي فعال يساهم في تحقيق الزيادة في نمو الاقتصادي، كما قد تمارس أنظمة السعر تأثيرها على النمو من خلال تأثيرها على مستوى تطور الأسواق المالية .

اهتمت أيضا الكثير من البحوث بالدور الأساسي والجوهري الذي تلعبه درجة تطور القطاع المالي في اختيار نظام سعر الصرف، قطاع مالي قوي ومتطور، اعتبر في الغالب شرط أساسي لتبني نظام سعر الصرف لأن هذا النظام يصاحبه الكثير من الأحيان تقلب قوى أسعار الصرف الاسمية ، والذي قد يضر بالاقتصاد الحقيقي في حالة كان القطاع المالي غير قادر على امتصاص صدمات سعر الصرف ولا يضع تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين أدوات التغطية اللازمة يسمح العرض النظري إلى استقرار المالي، بالنسبة

للدول النامية قد يكون نظام سعر الصرف العائم مصدرا للضعف المالي والتجربي إلى الوصول إلى بعض الاستنتاجات أهمها أن مرونة سعر الصرف لا تقود بالضرورة إلى الاستقرار المالي، بالنسبة للدول النامية قد يكون نظام سعر الصرف العائم مصدرا للضعف المالي، كما ان نوعية الاشراف والمراقبة تشكل عامل محدد في علاقة نظام سعر الصرف باستقرار النظام البنكي. في الدول التي يكون فيها نظام المراقبة أكثر تطورا، نادرا ما تقود أزمة الصرف إلى وقوع أزمة بنكية، قاد نظام سعر الصرف الذي شكل في نظام نقدي الأوروبي إلى عدة ازمات صرف، في حين تؤدي أي من هذه الأزمات إلى حدوث أزمة بنكية ، وبمثل مرونة عالية للدولار الأمريكي في مقابل العملات القوية لم يحدث أزمات بنكية في أهم الدول الصناعية .

### المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف باستقرار الأسعار

تعد الدراسات المتعلقة بأسعار الصرف من الدراسات الاقتصادية المتخصصة و التي تبناها المؤسسات الدولية بالإضافة إلى السلطات النقدية المحلية، و ذلك بهدف مساعدة هذه الدول على الاستفادة من نتائج هذه الدراسات في إدارة سياسة أسعار الصرف بكفاءة لتحقيق أهداف السياسة النقدية. إن التعرف على قنوات انتقال السياسة النقدية هو شرط أساسي لتسيير هذه السياسة على نحو الفعال، و يبدو أن قناة سعر الصرف لها دورا هاما كآلية لنقل آثار السياسة النقدية، بالإضافة إلى ذلك هذه القناة تعتبر مثيرة للاهتمام في تلك الاقتصاديات المتجهة نحو تبني أسعار صرف عائمة و سياسة نقدية تركز على استهداف التضخم، فهناك علاقة وثيقة بين دور سياسة سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية و بين نوعية الأهداف التي تسعى السلطات لتحقيقها، ففي الدولة المتقدمة يحدد هدف استقرار مستويات الأسعار و محاربة التضخم كأهم أهداف السياسة النقدية، لذلك يتضاءل دور سعر الصرف في هذه الدول كأداة مباشرة لحساب الأدوات أخرى كعرض النقد مثلا، في حين تسعى الدول النامية و التي تعاني من اختلالات هيكلية إلى استخدام سعر الصرف كأداة رئيسية لمواجهة مثل هذه الاختلالات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تتبع أهمية الاستقرار النقدي من كونه أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي و تهيئة بيئة ملائمة للاستثمارات المحلية و الخارجية، لذلك فإن السلطات النقدية تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و استقرار سعر صرف العملة المحلية و توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية و تطورات أسواق المال العالمية.



لذلك ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار في اختبار نظام سعر صرف المليل و النزوع الطبيعي الى تحقيق معدلات تضخمية ملائمة، خاصة في ظل الانتقال الدولي الى اقتصاديات السوق.

و قد تبين منذ نهاية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، لا تساعد كثيرا في تحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية و النامية لاحقا، إلى تبني مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم. و نجد في هذا السياق، أن الكثير من الدراسات اهتمت مؤخرا بتحليل و بحث العلاقة التي تربط التضخم بسياسات سعر الصرف سواء كانت دراسات نظرية أو دراسات تطبيقية مباشرة على نماذج من دول منفردة أو على مجموعات من الدول<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جبوري محمد ، "تأثير انظمة الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي -دراسة نظرية و قياسية باستخدام نابل"، مرجع سبق ذكره ، ص

### خاتمة:

تم التطرق في هذا الفصل في أجزائه إلى مفاهيم حول سعر الصرف و الأدوات التي تستخدم في تحديد سعر الصرف و تبادل العملات و كيفية تسييرها من جهة و من جهة اخرى فيما يخص النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشرا صريحا على حقيقة الأداء الاقتصادي إذ تتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات و المخرجات في الاقتصاد و كما ذكرنا سابقا ان الدول من خلال السياسات الاقتصادية التي تتبناها تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي، لتحقيق الزيادة المستمرة في الدخل الوطني الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه و هذا يأتي نتيجة جهود و مبادرات الاقتصاديين من اجل خلق قيمة مضافة .

كما قمنا بدراسة العلاقة بين سعر الصرف و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و هذا لتحديد أثر تغير سعر الصرف على هذه المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.



## الفصل الثاني

أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

### تمهيد:

من أجل تحديد الأثر الذي توجده تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، تطرقنا في الأول إلى تحديد متغيرات الدراسة و هي مؤشرات النمو في الجزائر في الفترة 2000-2020م و كذا مؤشرات سعر الصرف في الجزائر في نفس الفترة. أما عن المبحث الثاني فقد قمنا بمجموعة من الاختبارات للاستقرارية و العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار و الأورو و النمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

### المبحث الأول: تحديد متغيرات الدراسة

المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2020م:

#### 1- مؤشر البطالة:

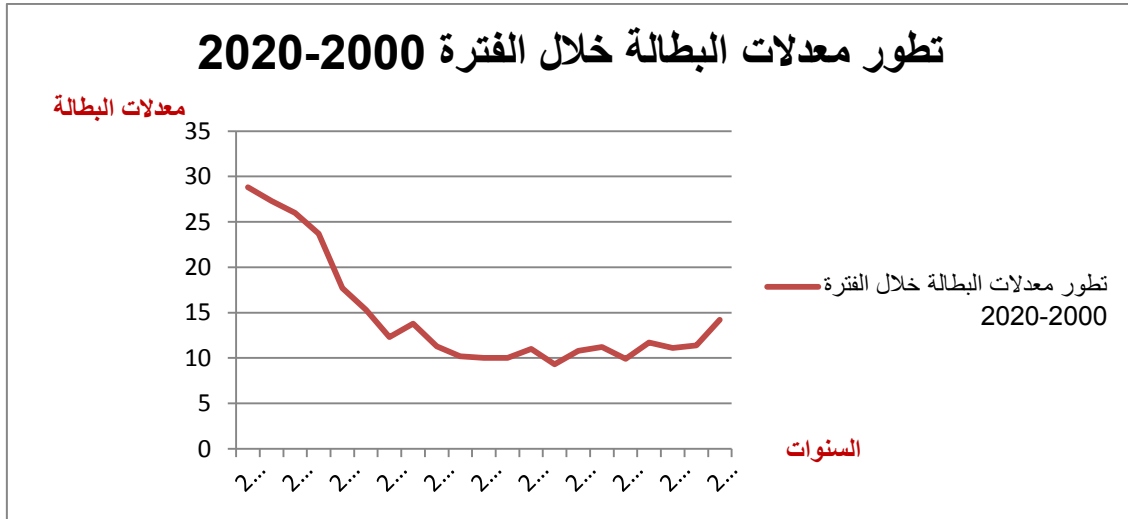
البطالة من أهم المشاكل التي تهدد استقرار اقتصاديات دول العالم حيث تعتبر ظاهرة اقتصادية و اجتماعية في نفس الوقت، الأمر الذي يستلزم فرض و اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها و آثارها و من ثم محاولة تحديد آليات الحد منها. ففي الجزائر تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى التذبذب و التناقم الكبير لمعدلات البطالة خلال مراحل اقتصادها الحديث، كما كان لبرامج التنمية المختلفة أثر كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية هذا لما يتميز بها الاقتصاد الجزائري من خصوصية و انعكاس للأبعاد السياسية على قرار السياسات الاقتصادية المنتهجة، مما أدى حسب التحليلات الاقتصادية إلى التأثير على معدلات البطالة إيجابا و سلبا حسب كل مرحلة. نستعرض فيما يلي تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2020.

#### الجدول رقم 01-02: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة %	28.8	27.3	26	23.7	17.7	15.3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة %	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	11	9.3	10.8	11.2	9.9	11.7
السنوات	2018	2019	2020			
معدل البطالة %	11.1	11.4	14.2			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ( يوم 2022/05/09)

الشكل رقم 02-01: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ أنه في الفترة ما بين 2000 و2006 عرف الاقتصاد نموا مستقرا قدر ب 4.7 % ، هذا راجع إلى دعمه ببرامج أخرى مثل التنمية الفلاحية و الريفية وبرامج تمويل وتدعيم مختلف برامج الشباب، ترتب عن ذلك تراجع في معدلات البطالة مقارنة بسنوات التسعين، حيث انخفضت معدلاتها بثمانية نقاط بين سنتي 2003 و 2004، فقد بلغت 27.3 % سنة 2001 إلى 26 % سنة 2002 ثم بلغت 23.7 % سنة 2003 وصولا إلى 17.7 % سنة 2004، ذلك بسبب إنشاء مناصب شغل عديدة نتيجة النمو الاقتصادي المسجل في سنة 2004 الذي قدر ب 5.2 % ، نتيجة ذلك انخفاض عدد البطالين من 2078214 شخص سنة 2003 إلى 1448288 شخص سنة 2004، ورغم انخفاض معدل البطالة إلا أنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- أغلب مناصب الشغل التي تم انشاؤها سنة 2004 مؤقتة وغير دائمة بحيث من بين 1114356 عامل جديد نجد 269199 منصب يتقلده إجراء مؤقتون و 73168 منصب للأجراء الدائمين.
- قدر عدد العمال المؤقتين 1.2 مليون شخص سنة 2000 لينتقل إلى 2.2 مليون سنة 2005، أي بزيادة قدرها بزيادة قدرها 85 %، أما المناصب الدائمة فقد انخفضت بنسبة 11 % خلال نفس الفترة أي ما يعادل 49 % سنة 2000 مقابل 38 % سنة 2005.

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

- تعتبر البطالة في الجزائر طويلة المدى حيث أن 38.9% من البطالين يبحثون عن عمل لأكثر من سنة، و 20.5% يبحثون عن عمل لمدة تفوق سنتين.
- إن توزيع الشغل حسب قطاعات النشاط يبين أن 53.25% من مناصب الشغل تابعة لقطاع التجارة و الخدمات والإدارة ولا يغطي قطاع الصناعة سوى 13.6% و قطاع البناء والأشغال العمومية يساهم بأقل من 12.41% .

خلال الفترة (2005-2009) ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في زيادة حجم العمالة أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة سنة 2005 حيث بلغ 15.3%، واستمر في الانخفاض إلى أن بلغ 12.3% سنة 2006، ثم واصل الانخفاض إلى أن بلغ ما يقارب 10.2% سنة 2009، بعد أن قدر ب 11.3% سنة 2008، هذا دليل على فعالية برامج و أجهزة التشغيل التي عملت الدولة على إنجازها.

انخفضت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا خلال سنتي 2010 و 2011 حيث قدرت ب 10% ، لتعود في الارتفاع إلى 11% سنة 2012، ثم تراوحت بين 9.3% و 11.2% بين سنتي 2013 و 2015، أما في سنة 2016 انخفضت النسبة من جديد حيث أنها قدرت ب 9.9%، لم يدم هذا الانخفاض المحسوس في نسبة البطالة أكثر من سنة، ففي سنة 2017 قدرت النسبة ب 11.7% تلتها سنة 2018 بنسبة 11.1%. كل هذا التطور كان نتيجة لبرنامج التنمية الخماسي والذي ركز على محاولة إنشاء 3 ملايين منصب عمل، كما خصصت ميزانية قدرت ب 350 مليار دينار جزائري من تكلفة البرنامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم وإنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل.

ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعات ملحوظا سنة 2020 حيث وصلت إلى 14.2% بعد أن كانت النسبة سنة 2019، 11.4% و هذا بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي بالدرجة الأولى و الجزائري خاصة.

### 2- مؤشر التضخم:

يفضل الكثير من الاقتصاديين التركيز على أسعار المستهلك اعتبار أنه يقيس تكلفة السلع و الخدمات، و أنه مؤشر مرتبط بنقطة انطلاق أساسية، وهو ما يجعله مقياسا موضوعيا بشأن مدى سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار، هذا لأن استقرار الأسعار جزء من تقدير الناتج المحلي الاجمالي عندما يكون

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

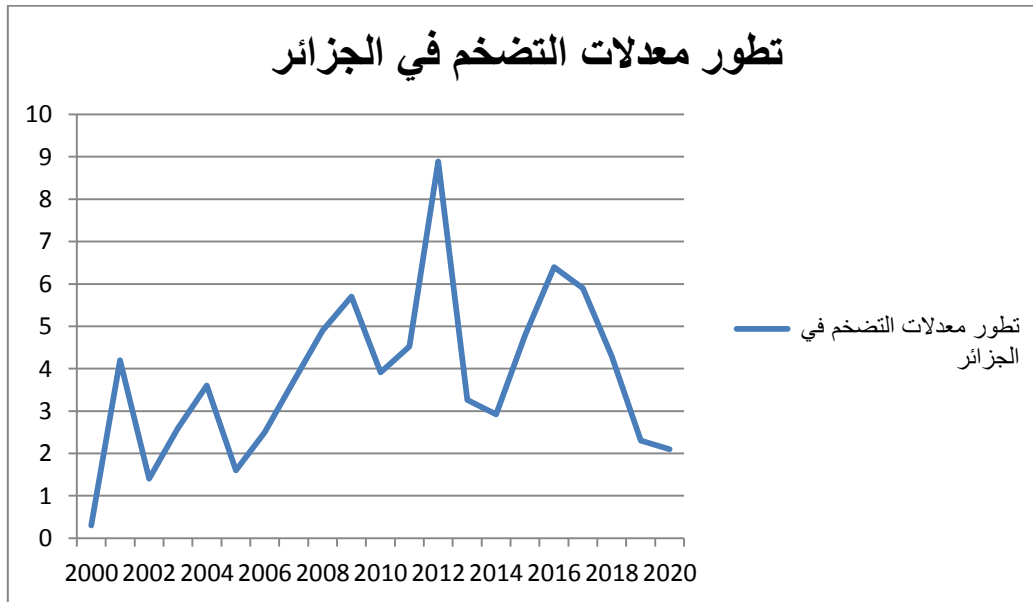
التضخم ضمن المستويات المستهدفة. يمثل الجدول التالي تطور معدلات التضخم في الجزائر ما بين السنوات 2000-2020.

الجدول رقم 02-02: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم FL	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم FL	2.5	3.7	4.9	5.7	3.91	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم FL	8.89	3.26	2.92	4.78	6.4	5.9
السنوات	2018	2019	2020			
معدل التضخم FL	4.3	2.3	2.1			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ( يوم 2022/05/09)

الشكل رقم 02-02: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

من خلال معطيات الجدول 02-03 نلاحظ أن معدل التضخم قد بلغ رقما قياسيا خلال سنة 2000 قدر بـ 0,3 % كحد أدنى لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، هذا بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، تعديل أسعار الفائدة



## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

الحقيقية. تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب و مصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاصرار النقدي المفرط، ومع ذلك عرفت معدلات التضخم خلال نفس الفترة تذبذبات في قيمتها. ارتفعت معدلات التضخم من جديد في السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع نمو الكتلة النقدية بسبب برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم.

لم يستمر ذلك الانخفاض في معدل التضخم لسنة 2000 طويلا بل سرعان ما عاد إلى الارتفاع سنة 2001 بمعدل 4,2 %، يرجع ذلك إلى نمو المجتمع النقدي بنسبة 22,5 % والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الانتعاش الاقتصادي. وفي سنة 2003 بلغ معدل التضخم 2,6 % واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2005 حيث قدر بـ 1,6 % يعود ذلك إلى عودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي<sup>1</sup>، و انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39 %). كما عرفت سنة 2006 معدل تضخم قدر بـ 2,5 % ليرتفع سنة 2007 إلى 3,7 % أي أنه تجاوز المعدل المستهدف من طرف السلطة النقدية والمقدر بـ 3 % يرجع هذا إلى نمو فائض السيولة المصرفية بـ 43 %، في حين أن ارتفاع معدل التضخم خلال سنة 2008 إلى 4,9 % بسبب ارتفاع أسعار الخدمات. قفز معدل التضخم إلى 5,7 % سنة 2009 بسبب أسعار المواد الغذائية، ثم عاد سنة 2010 للانخفاض نوعا ما قدر بـ سنة 2009 لنفس السبب، ثم عاد سنة 2010 للانخفاض نوعا ما قدر بـ 3,9 % ليعود إلى الارتفاع من جديد بنسبة 4,5 % سنة 2011 بسبب التوسع النقدي وارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية<sup>2</sup>.

في سنة 2012 عاد معدل التضخم للارتفاع مجددا حيث بلغ 8,9 % تفسر هذه الذروة بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول لسنة 2012، أما عن السنة الموالية فقد تراجع إلى نسبة 3,2 % وهذا راجع إلى انخفاض أسعار منتجات المواد الغذائية الطازجة والتي لم تتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4,02 % في 2013 مقابل 21,4 % سنة 2012 هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهو راجع إلى انخفاض في الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة، إلى أن وصل إلى نسبة 2,92 % سنة 2014.

<sup>1</sup> علي لزعر و فضيل رايس، " محددات التضخم في الجزائر (1999-2009) "، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية، العدد الافتتاحي، جامعة بسكرة، بنوك وإدارة، 2014، ص 194.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، "تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول لسنة 2011"، ص 04.

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

انخفض متوسط سعر البرميل من 109,55 دولار في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 58,23 دولار في السداسي الأول من سنة 2015 واستمر إلى أن وصل في نهاية 2015 إلى 37 دولار للبرميل، مما أدى إلى عجز في الميزانية وانخفاض في قيمة العملة الوطنية جاء نتيجة ارتفاع في معدل التضخم إلى 4,8%<sup>1</sup>. ومع دخول قانون المالية 2016 حيز التنفيذ تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد الاستهلاكية أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات، بلغ معدل التضخم في ديسمبر من نفس السنة نسبة 6,4% ثم عاد بعدها للانخفاض نسبياً ليبلغ 3.4% سنة 2018، ثم استمر هذا الانخفاض خلال السنتين الموالتين 2019 و 2020 حيث بلغ خلال سنة 2019 نسبة 2.3% ثم 2.1% سنة 2020 لنفس الأسباب.

### المطلب الثاني: مؤشرات سعر الصرف في الجزائر 2000-2020م (الأورو والدولار)

#### ● تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020):

تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2002، حيث بلغت احتياطات الصرف 17.96 مليار دولار سنة 2001 بعد أن كانت 4.6 مليار دولار سنة 1999 و 11.90 مليار دولار سنة 2000 هذا التحسن في الوضعية الخارجية كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف، كما ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تستهدف تحقيق الاستقرار النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي<sup>2</sup>. في جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 5% و 2%، من أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمي وسعره في السوق الموازي مقابل ابرز العملات الأجنبية، و مع نهاية السنة ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 7.5% كما عرفت احتياطات الصرف ارتفاعاً حيث قدرت بـ 32.92 مليار دولار سنة 2003، مكنت السلطة النقدية في الجزائر من تعزيز دورها في تسيير سعر صرف الدينار وحمايته من الصدمات والتقلبات الخارجية، حيث عرف الدينار خلال هذه المرحلة تحسناً ملحوظاً مقابل الدولار الأمريكي بلغ نسبة 17.67%، حيث وصل سعر صرف الدينار

<sup>1</sup> بنك الجزائر، "التقرير الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2016"، سبتمبر 2017، ص 8.

<sup>2</sup> أكن يونس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010-2011، ص 83.

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

الجزائري إلى 72.61\$/دج سنة 2004 مقارنة بـ 77.39\$/دج متأثراً بأسعار العملات الرئيسية (تحسن الدولار مقابل الأورو) وكذا نسبة التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين.

مع بداية سنة 2006 عرفت احتياطات الصرف ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت 77.78 مليار دينار لتتجاوز عتبة 100 دولار سنة 2007 لتصل في نفس السنة إلى 110.18 مليار دولار، حيث كان لانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال 2006 الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري الذي عرفت قيمته تحسناً، حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 73.35\$/دج ثم 72.64\$/دج ثم 69.16\$/دج سنة 2007 ثم 64.56\$/دج سنة 2008.

عرف الدينار الجزائري انخفاضا حيث فقد 12% من قيمته على إثر الأزمة العالمية سنة 2008 والتذبذب الشديد للدولار أمام الأورو، حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري من 72.4\$/دج سنة 2009 إلى 74.40\$/دج سنة 2010.

كما عملت الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات وتقليل حجم الواردات بتنشيط دور المصارف ما بين البنوك خاصة في مجال تغطية خطر الصرف.

بعد الحركات الواسعة في أسعار الصرف الدولية الرئيسية بعد الأزمة العالمية 2008 والتي زادت حدتها بداية من عام 2012 قامت السلطة النقدية في الجزائر بعملية تخفيض أخرى في قيمة الدينار الجزائري سنة 2013 وبطريقة غير معلنة مسبقاً لتلافي آثار تحركات أسعار الصرف تم فيها مراعاة تطور الأورو مع الدولار الأمريكي إلى جانب فارق التضخم، حيث تم تخفيض الدينار بنسبة قدرت بـ 9% مقابل الأورو و 4% مقابل الدولار حيث ارتفع سعر صرف الدينار من 77.55\$/دج سنة 2012 إلى 79.38\$/دج سنة 2013، هذه الإجراءات التي رأى فيها بعض الخبراء أنها جاءت متأخرة حيث يفترض أن تتم سنة 2012 أين عرف معدل التضخم أعلى ارتفاع خلال هذه المرحلة قدر بـ 8.89% مقارنة بـ 5.3% سنة 2013.

سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار، حيث فقد الدينار خلال العام نحو 24.68% من قيمته المسجلة سنة 2014 والتي كانت 80.56\$/دج ليستقر عند 100.46\$/دج سنة 2015، أي بانخفاض 19.81% بين سنتي 2014 و 2015، بما يعكس للعام الثاني على التوالي استمرار الضغوط التي تواجه الدينار الجزائري والتي نتج عنها نقص المعروض من العملات الأجنبية في

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

سوق الصرف<sup>1</sup>. هذا بسبب الانهيار الحاد والمفاجئ لأسعار البترول، حيث انخفض سعر برميل النفط من 100.2 دولار في جوان 2014 ليصل إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 ثم 45 دولار للبرميل الواحد سنة 2016 هذه التغيرات المفاجئة التي عرفها سوق النفط العالمي أثرت على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، حيث نتج عن هذا الانخفاض تراجع كبير في حصيلة الصادرات الهيدروكربونية إلى ما يقرب نصف مستوياتها المسجلة مسبقاً، حيث تراجعت احتياطات الصرف من 178.94 مليار دولار سنة 2014 إلى 144.13 مليار دولار سنة 2015 أي بانخفاض قدره 34.31 مليار دولار خلال سنة واحدة<sup>2</sup>.

في سياق هذه التقلبات واصل بنك الجزائر بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملة الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، تدخله النشاط في سوق الصرف ما بين البنوك الجزائرية، لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريباً من مستواه التوازني، حيث سمح بنك الجزائر للدينار بالانخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي و 6.7% مقابل الأورو خلال عام 2015، وكان مبرر السلطة النقدية من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المطرد في المستوردات التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين 2000 و 2013 أي بمعدل نمو 590%، و استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض إلى 110.9002 دج لكل دولار نهاية 2016<sup>3</sup>. ثم انتقل سعر الصرف الدينار الجزائري إلى 115.2419 ديناراً للدولار الواحد في ديسمبر 2017، أي بتراجع قدره 3.8% هذا بسبب تقلص فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين والارتفاع المعتدل في أسعار البترول<sup>4</sup>.

بالنسبة لتطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، بالمتوسط الشهري في سنة 2018 ، فهي تعكس تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار في الأسواق الدولية. فبين ديسمبر 2017 ومارس 2018، انتقل سعر صرف الأورو مقابل الدولار من 1,1836 إلى 1,2336 دولار، أي بزيادة قدرها 2,4%. في المقابل، انخفض الأورو مقابل الدولار بنحو 5,3%. بين مارس وجوان وبنسبة 2.5% بين جوان وديسمبر 2018. تماشياً مع هذه التطورات، ارتفع الدينار قليلاً مقابل الدولار بنسبة 1,01% بين ديسمبر 2017 ومارس 2018 ، والعكس بين مارس و جوان 2018 حيث انخفضت قيمة الدينار

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 ، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016، ص71.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 ، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016، ص71.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 ، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016، ص72.

<sup>4</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 ، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2017، ص64.

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

مقابل الدولار بنسبة 51,2 %، أما بين جوان وديسمبر 2018، ارتفع الدينار مقابل الدولار بنسبة 1,3%.<sup>1</sup> تم في إطار مشروع قانون المالية 2019 ضبط سعر الصرف بقيمة 118 دج / 1 دولار للفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 حيث انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى 119.3606 دج سنة 2019 ثم إلى 126.8288 دج سنة 2020 و هذا راجع إلى تفشي جائحة كورونا<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ديسمبر 2019، ص56.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020، ص50.

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

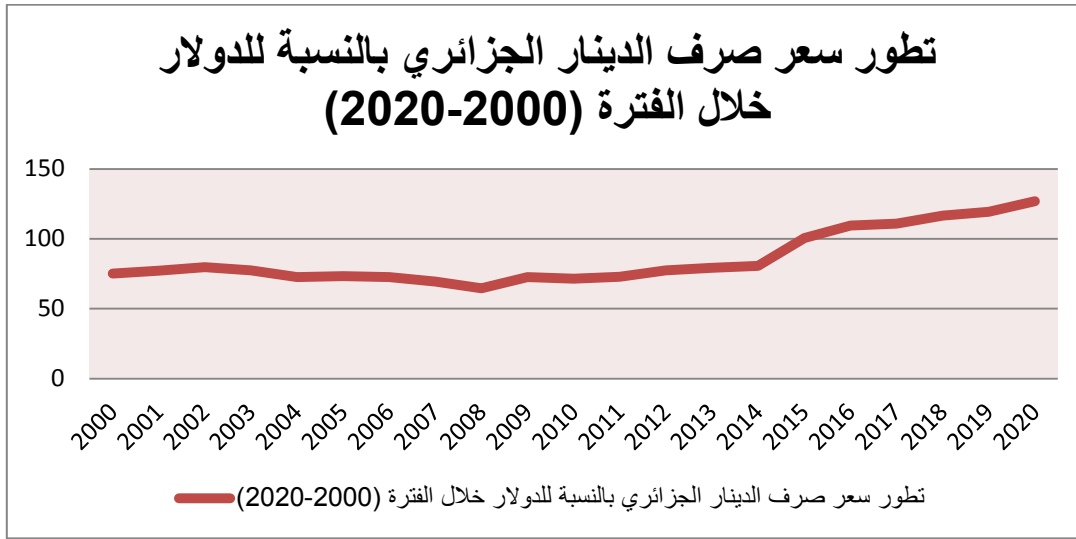
الجدول رقم 02-03: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار ( بالدينار الجزائري)
2000	75.25
2001	77.26
2002	79.68
2003	77.39
2004	72.61
2005	73.35
2006	72.64
2007	69.3656
2008	64.5684
2009	72.6460
2010	71.4041
2011	72.8537
2012	77.5519
2013	79.3809
2014	80.56
2015	100.4641
2016	109.4654
2017	110.9610
2018	116.6169
2019	119.3606
2020	126.8288

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر الفصل الرابع ميزان المدفوعات و الوضعية العامة الخارجية وسعر الصرف، و النشرة الاحصائية الثلاثية. ( يوم 30-03-2022).

الشكل 02-03 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار خلال الفترة (2000-2020)

(2020)



● تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو خلال الفترة (2000-2020):

شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية و الداخلية، حيث أن أسعار صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية للصراف على أساس ظروف العرض والطلب و فقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصراف فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصراف المطبقة على العمليات المبرمة و فقا لمكانزمات السوق. وعليه فإن القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر صرف المحدد على مستوى السوق البينية للصراف أين تتدخل البنوك التجارية إلى جانب بنك الجزائر<sup>1</sup>. يمثل الجدول الموالي تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو للسنوات 2000 إلى 2020.

<sup>1</sup> زهير بن دعاس، شافية كتاف، "سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر 7200-7220، مؤتمر حول المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1221-1222 أيام 22 و21 مارس 1221 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 21.

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

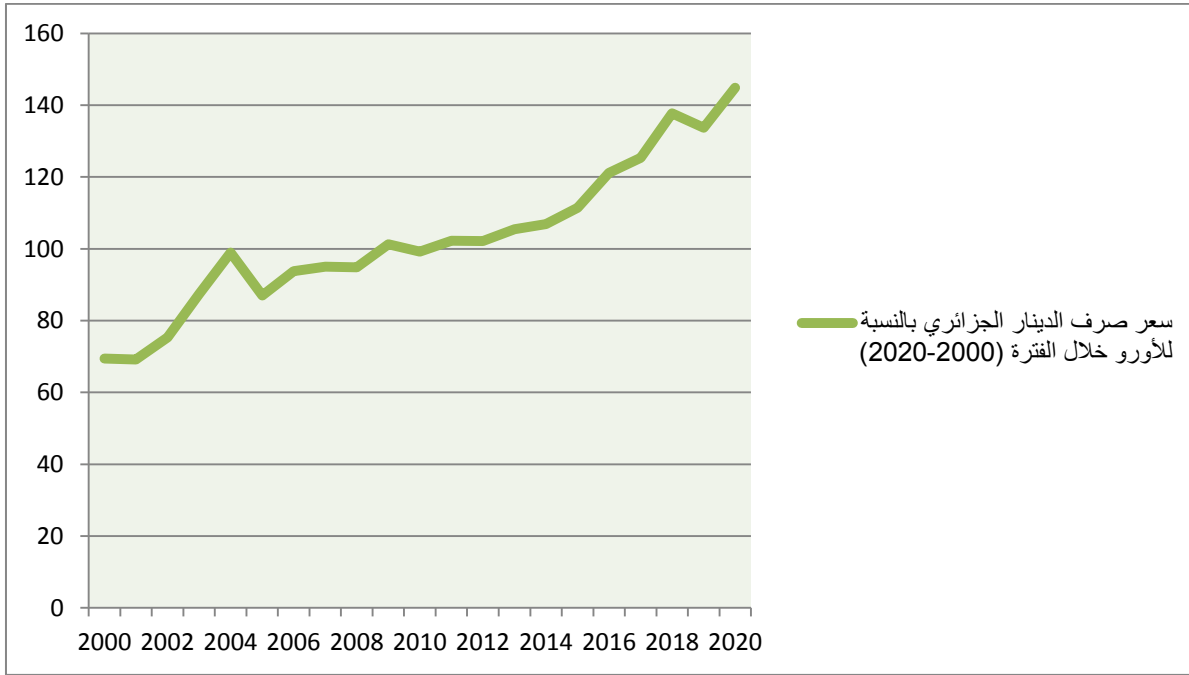
الجدول 02-04: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	سعر صرف الدينار بالنسبة لليورو ( بالدينار الجزائري)
2000	69.4307
2001	69.2036
2002	75.3454
2003	87.4722
2004	98.9507
2005	87.0176
2006	93.7545
2007	94.9973
2008	94.8622
2009	101.299
2010	99.1927
2011	102.2154
2012	102.1627
2013	105.4374
2014	106.9064
2015	111.4418
2016	121.1766
2017	125.3231
2018	137.6864
2019	133.7058
2020	144.8804

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر الفصل الرابع ميزان المدفوعات و الوضعية العامة الخارجية وسعر الصرف، و النشرة الاحصائية الثلاثية. ( يوم 30-03-2022)



الشكل 02-04 : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة (2000-2020)  
(2020)



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه (يوم 2022/03/30)

من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن هناك استقرار نسبي في تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو حيث بلغ متوسط تغير سعر الصرف الدينار حوالي 5 % وتجدد الإشارة أنه قام البنك المركزي في سنة 2003 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2 و 5 % وهذا بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، وبالرغم من عدم إعلان السلطات النقدية عن تخفيض رسمي لقيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية إلا أن سعر صرف الدينار استمر في الانخفاض منذ 2008 حيث انتقل من 94.86 دينار لليورو الواحد سنة 2008 إلى 137.6864 دينار لليورو الواحد سنة 2018 ، ويعود السبب في هذا التخفيض إلى الحد من الطلب على الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات. ومع استمرار تدهور قيمة الدينار سنتي 2019-2020 مع استمرار تراجع أسعار النفط، والتداعيات الاقتصادية للأزمة الصحية التي مست الجزائر منذ الثلاثي الثاني لسنة 2020 حيث بلغ سعر الصرف 133.7058 دينار للأورو الواحد سنة 2019 ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2020 حيث وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الاورو إلى 144.8804 دج.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف

الطريقة و الأدوات:

بعد جمع المعطيات المتكونة من التقارير الشهرية و السنوية لبنك الجزائر إضافة إلى تقارير موقع صندوق النقد العربي، و البنك الدولي، تتم معالجة هذه المعطيات إحصائياً عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL بالاستعانة ببرنامج Eviews.10، تم تحديد متغيرات الدراسة و المتمثلة في المتغير المستقل (سعر الصرف الفعلي الحقيقي و نرمز له ب TCER) و المتغير التابع المتمثل في (النمو الاقتصادي EG و الميزان التجاري BC).

المطلب الأول: نتائج الدراسة و مناقشتها

من خلال تطبيق النموذج المستخدم في الدراسة، سنعرض النتائج المتحصل عليها و ذلك عن طريق الاختبارات التالية:

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تتم اختبارات جذور الوحدة للاستقرار Unit Roots Tests من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أجل معرفة مدى استقرار السلسلة الزمنية المستعملة في البحث حيث يمكننا الإشارة إلى أن طبيعة المتغيرات التي تم اختيارها بالقيم الحقيقية مباشرة من المرجع الأصلي.

يعتمد اختبار ADF على تقدير النماذج الثلاثة التالية بطريقة المربعات الصغرى (سلامي و شيخي، 2013، صفحة 124).

$$\text{mod}[4] \dots \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[5] \dots \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[6] \dots \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

تختلف النماذج الثلاث السابقة في كون كل نموذج يحتوي على مركب لا يحتوي عليه النموذج السابق، فالنموذج الخامس يختلف عن النموذج الرابع في وجود حد ثابت، والنموذج السادس يختلف عن الخامس في كونه يحتوي متغير زمني، وقبول فرضية العدم تعني وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرار السلسلة الاحصائية، ولاستقرارها نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية.

نتائج استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة ( السلسلة TCER و السلسلة EG و السلسلة BC) موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02-05: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة TCER و EG و BC.

D (GB)		GB		TCER		
T-statistic		Prob	T-statistic	Prob	T-statistic	
-0.893		0.3008	1.057	0.0008	-3	
1.033		0.1359	1.543	0.0000	6	
-8.603	القيمة المحسوبة	0.0658	-3.449	0.000	-8.031	
-3.595	القيمة المجدولة		-3.587		القيمة المجدولة	-3.587
0.524		0.009	2.808	0.000	5	
-8.598	القيمة المحسوبة	0.0254	-3.291	0.000	-6.169	القيمة المحسوبة
-2.981	القيمة المجدولة		-2.976		القيمة المجدولة	-2.976
-8.713	القيمة المحسوبة	0.383	-0.745	0.0371	-2.092	القيمة المحسوبة
-1.954	القيمة المجدولة		-1.954		القيمة المجدولة	-1.953

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج Eviews.10

أظهرت نتائج هذا الاختبار أن سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرة لعدم وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة. لأن الاحتمال الحرج Prob أقل من 0.05 و أن القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5% في النماذج الثلاثة. إذا فهي مستقرة من الدرجة (0) أما سلسلة النمو الاقتصادي تحتوي على جدار أحادي و على الثابت و بعد إجراء الفرق الأول اتضح أنها لا تحتوي على الثابت ولا على الجدار الأحادي فهي مستقرة من الدرجة (1) I(1).

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

#### 2- صياغة النموذج بين المتغيرات:

صياغة نموذج الدراسة من أهم مراحل بناءه و فيما يلي شكل الدالة:

$$EG = F(TCRE, BC)$$

بعد تحديد النموذج الاقتصادي فمن الضروري تحويلها إلى ما يسمى بالنموذج الاقتصادي، حيث نتحصل على المعادلة التالية:

$$EG = B_0 + B_1Ttcre + B_2Tbc + ut$$

حيث:

$B_2$  ،  $B_0$ ،  $B_1$  : معلمات النموذج .

$u$  : حد الخطأ.

#### 3- منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

سنعتمد في هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL و هي منهجية طورها كل من Pesaran و Shindan خلال سنة 2001 (الجراح، 2009، صفحة 8).

قبل إجراء هذا الاختبار يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية  $P$ ، ويمكن استعمال المعايير الأكثر استعمالاً مثل: AIC ، SC ، من خلال نتائج التأخيرات نلاحظ أن (3.0.1) ARDL هي درجة التأخير المناسبة.

الجدول رقم 02-06: اختبار Bounds

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.204960	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

نلاحظ أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 10% و 5% هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

4- نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL:

الجدول رقم 02-07: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCRE	-0.086230	0.051940	-1.660184	0.1142
BC	-0.197086	0.136798	-1.440712	0.1668
C	15.81732	7.475286	2.115948	0.0485

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

يتضح من خلال نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أنها تأثر تأثيرا معنويا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي لأن لها دلالة معنوية هذا دليل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مدة الدراسة. و نلاحظ أيضا أن إشارة معلمة تقلبات أسعار الصرف سالبة مما يدل على أنها تؤثر بصفة سلبية على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما تؤثر أيضا بصفة سلبية بالميزان التجاري و هذا مقبول نسبيا اعتبارا أن تغيرات أسعار الصرف على المدى الطويل يرافقها

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

تقلبات في جهة معاكسة للواردات تعمل على عكس الأثر كما أن الانخفاض في سعر الصرف يصاحبه زيادة في الصادرات و التقليل من الواردات مما يحسن من الميزان التجاري و بالتالي الرفع من نسبة النمو في الاقتصاد وهو ما يتوافق و النظرية الاقتصادية.

#### 5-1- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

#### الجدول رقم 02-08: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ARDL Error Correction Regression  
Dependent Variable: D(EG)  
Selected Model: ARDL(3, 0, 1)  
Case 2: Restricted Constant and No Trend  
Date: 12/23/19 Time: 18:23  
Sample: 1990 2017  
Included observations: 25

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-0.572131	0.155550	-3.678113	0.0017
D(EG(-2))	-0.276299	0.152442	-1.812487	0.0866
D(BC)	-0.030614	0.027252	-1.123385	0.2760
CoIntEq(-1)*	-0.544971	0.123024	-4.429802	0.0003
R-squared	0.677453	Mean dependent var		0.054400
Adjusted R-squared	0.631375	S.D. dependent var		1.931819
S.E. of regression	1.172894	Akaike info criterion		3.302472
Sum squared resid	28.88929	Schwarz criterion		3.497492
Log likelihood	-37.28090	Hannan-Quinn criter.		3.356562
Durbin-Watson stat	2.027554			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

من الجدول أعلاه يتبين من معدلات تصحيح الخطأ فحسب معامل حد الخطأ contEq يشير أنه سالب و الاحتمالية تدل على أنها معنوية فهذا يدل على وجود تصحيح للخطأ في المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة تصل إلى 54.

#### 5-2- التفسير الاقتصادي:

- تبين نسبة معامل التحديد أن النمو الاقتصادي لا تفسر فقط التغيرات التي تحدث في سعر الصرف أو التغيرات التي تحدث في صادرات وواردات البلد بل تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

- العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي علاقة عكسية و هذا مالا ينطبق مع الجانب النظري حيث أن الارتفاع في سعر الصرف يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي. في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الاقتصادي أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات.

#### 5-3- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج نستخدم اختباري (LM) حيث الفرضية الصفرية تقرر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم 02-09: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

##### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

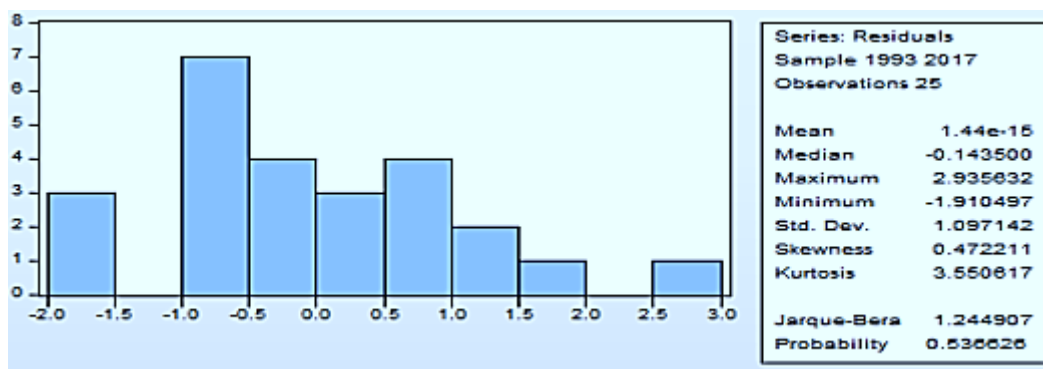
F-statistic	0.048121	Prob. F(2,16)	0.9532
Obs*R-squared	0.149478	Prob. Chi-Square(2)	0.9280

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

#### 5-4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

#### الشكل رقم 02-05: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

## الفصل الثاني

### أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

من خلال الجدول و نتائج معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج نعتمد على الاختبار المشترك لفرضية التناظر و التفلطح وهو اختبار جاك بيرا « Jareque-Bera »، و انطلاقا من نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذت الاختبار يساوي 1.24 وهي قيمة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء عند مستوى معنوية 0.05.

#### 5- اختبار السببية:

يعتبر اختبار غرانجر من بين الاختبارات التي عرفت انتشارا واسعا في تحليل العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات ، و ستعتمد إلى تطبيق هذا الاختبار على سلسلة الاحصاءات التي مجوزتنا لتحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي، و النمو الاقتصادي، والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2020 ويتطلب هذا النوع من الاختبارات استخدام متغيرات الدراسة بصيغتها المستقرة ، ويمثل الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

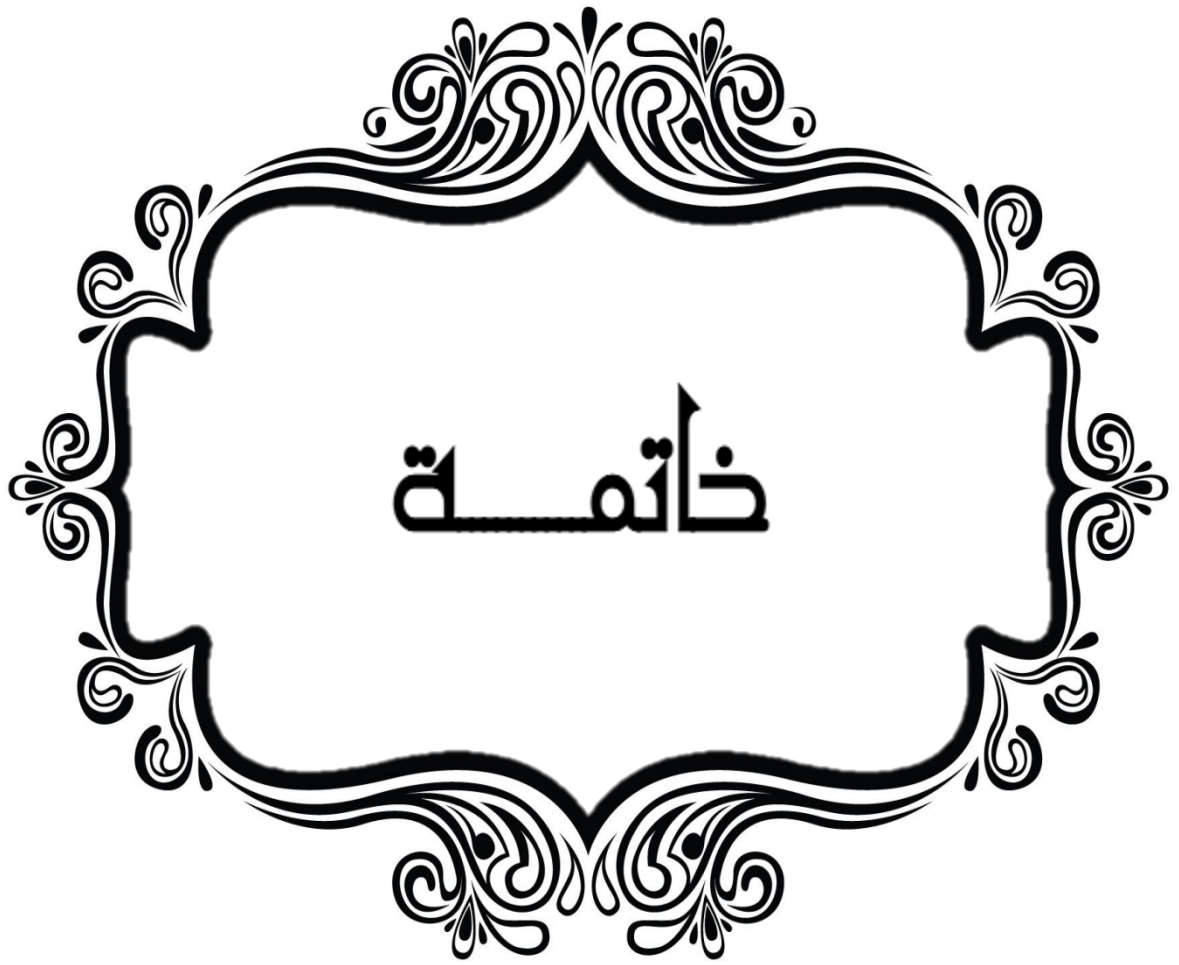
#### الجدول رقم 02-10: نتائج اختبار جرانجر للسببية

القرار	Prob	F-Statistic	الفرضية الصفرية
عدم وجود سببية	0.066	3.703	TCRE لا تسبب في EG
عدم وجود سببية	0.254	1.362	EG لا تسبب في TCRE
عدم وجود سببية	0.755	0.099	BC لا تسبب في EG
عدم وجود سببية	0.294	1.147	EG لا تسبب في BC

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.10

تشير نتائج التقدير أن الاحتمال الحرج Prob الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات المتمثلة في الانحدار الذاتي، أي أن التغيرات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا تسبب في النمو الاقتصادي لأن إحصائية F بلغت (3.7) باحتمال قدره 6%. الأمر ذاته بالنسبة للجهة المعاكسة حيث أنها تبين أن تغيرات النمو الاقتصادي لا تسبب في سعر الصرف. أما فيما يخص التغيرات بين النمو الاقتصادي و الميزان التجاري لا توجد سببية بين الطرفين من الاتجاهين.





## خاتمة

من خلال دراستنا لمعرفة مدى أثر تغيرات سعر الصرف على فعالية النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020، تبين لنا أن لسعر الصرف أهمية حيث أنه العامل الأساسي لتسوية كل المعاملات الاقتصادية و المالية لكنه يشهد تقلبات عديدة بسبب عدة عوامل وهذه التغيرات تؤثر ليس فقط على معدلات النمو الاقتصادي و إنما على العديد من التغيرات في الاقتصاد الكلي. بيد أن نمط النمو الاقتصادي الجزائري مازال مرتهنا بتقلبات أسعار النفط، حيث أن ارتفاعها بشكل مفاجئ بوحدة واحدة تدفع النمو في المدى الطويل نحو الأعلى.

### نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تفرض استقرار سعر الصرف الناجم عن السياسة النقدية الفاعلة له أثر إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي، فهذه الفرضية غير محققة وهذا ما أثبتته اختبار جرانجر للسببية، بمعنى أن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف سواء انخفاضاً أو ارتفاعاً لا تسبب في معدلات النمو الاقتصادي و أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري غير مستقر فهو يخضع لتغيرات و تقلبات وهذا راجع لعدة عوامل؛
- فيما يخص الفرضية الثانية القائلة أن ارتفاع سعر الصرف من شأنه أن يحسن في معدل النمو الاقتصادي، فحسب اختبار الانحدار الذاتي VAR اتضح لنا أن هذه الفرضية غير محققة و تبين أن نسبة معامل التحديد أن النمو الاقتصادي تعني هذه النسبة مقدار التغيير في سعر الصرف و أثره على النمو الاقتصادي؛
- أما عن الفرضية الثالثة فهناك علاقة طردية بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي حيث أثبتت الدراسة أن الفرضية غير محققة باعتبار أن سعر الصرف يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، و من جهة أخرى فإن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الاقتصادي أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات.

### الاقتراحات و التوصيات:

- محاولة الوصول إلى سعر صرف حقيقي قريب من سعر الصرف التوازني و الابتعاد عن المغالاة فيه؛
- اتباع سياسة اقتصادية ملائمة للظروف الاقتصادية للبلد بشكل يضمن كل من استقرار سعر الصرف ووضعية النمو الاقتصادي؛

## خاتمة

- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وذلك من خلال البحث عن بدائل جديدة للبتروول و تحفيز القطاعات الانتاجية و المالية و الخدماتية؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من أجل استقطاب رؤوس أموال أجنبية.



## فهرس المصادر و المراجع

### أولاً: الكتب

- اسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، ط2، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر.
- اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية - نظريات - نماذج - استراتيجيات"، ط1، اسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
- اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- أمين رشيد كونة، "الاقتصاد الدولي"، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط1، 1980.
- امين صيد، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2013.
- اياد عبد الفتاح النسور، "اساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
- جمال حلاوه وعلي صالح، "مدخل إلى علم التنمية"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- جيد الكرخي، "التحليل الكمي الاقتصادي"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2015.
- حمد كمال الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي"، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.
- سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الثاني، 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- السيد محمد أحمد جاهين، "سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 217-219.

## فهرس المصادر و المراجع

- عبد الرحمن يسرى احمد، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار الجامعة، الاسكندرية، 2003.
- عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص262.
- عبد القادر محمد عبد القادر وايمان عطيه، "اتجاهات حديثه في التنمية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.
- عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني، "النقود والمصارف"، دار الأيام، الأردن، 2013.
- عبد المجيد قدي، 'المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية'، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)"، الدار الجامعية.
- عبد علي كاظم المعموري، "تاريخ الافكار الاقتصادية"، ط1، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
- عزوز علي، محمدي الطيب احمد، "دليلك في الاقتصاد"، الجزائر، دار الخلدونية، 2008
- فليح حسن خلف، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الاردن، 2006.
- قادري محمد الطاهر، "التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق"، ط1، لبنان، 2013.
- قادري محمد الطاهر، "مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي-المستقبل ابداع الماضي"، ط1، دار الأوراسية للطباعة و النشر، الجزائر، 2009.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن يطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
- محب خلة توفيق، "التطور و اقتصاديات الموارد"، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2015.
- محب خلة توفيق، "المفاهيم الاقتصادية المحورية و المستقرة"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014.

## فهرس المصادر و المراجع

- محمد ابراهيم العامري، "الإدارة المالية الدولية"، ط1 ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
- محمد عمر أبو عبد، الحميد محمد شعبان، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، جمهورية مصر العربية، 2008 .
- محمود يونس، احمد محمد مندور، السيد محمد السريتي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- مصطفى يوسف كافي، "الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، 2014.
- موردخاي كريانين، "الاقتصاد الدولي، تعريب: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007 .
- موسى خلف عواد، "تطور الرأسمالي في البلدان النامية"، ط1، الدار المنهجية للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- نعيم ابراهيم الظاهر، "مدارس الفكر الاقتصادي"، عالم الكتب الحديث، اربد-الاردن، 2015.
- هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
- وسام ملاك، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، ط1، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2001.

### ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- أكن يونس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2009)", مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010-2011.
- بغداد زيان ، "تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة وهران، الجزائر 2012-2013.
- بن حمودة فاطمة الزهراء، "أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

## فهرس المصادر و المراجع

- بناني فتيحة ، "السياسة النقدية و النمو الاقتصادي(دراسة نظرية)" ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر، 2008.
- عائشة مسلم، "اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2004)" ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- كيداتي سيد أحمد، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر"، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر، 2013.
- ماصي أسماء، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد كمي، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- محمد جبوري ، "تأثير أنظمة الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي - دراسة نظرية وقياسية باستخدام بانل"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، تخصص نقود بنوك و مالية ، تلمسان ، 2012.
- مراد بن ياني، "سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، مدرسة دكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- معط الله امال، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015.

## ثالثا: المقالات و المداخلات

- بلقاسم العباس ، "سياسات اسعار الصرف" ، مجلة جسر التنمية ، الكويت، 2003.
- توفيق عباس عبد عون، "دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)" ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26- المجلد السابع، نيسان، 2010 .
- الجراح محمد بن عبد الله، "مكونات الانفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أو جاذبة؟"، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد الخامس و العشرون، العدد2، ديسمبر 2009.



## فهرس المصادر و المراجع

- السعدني نيرمين ، "سياسات سعر الصرف في الدول النامية"، مجلة السياسات الدولية، العدد 144، أبريل 2001.
- علي لزعر و فضيل رايس، " محددات التضخم في الجزائر ( 1999-2009) " ، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية، العدد الافتتاحي، جامعة بسكرة، بنوك وإدارة، 2014.
- محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو " ،مجلة الباحث عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

### رابعاً: التقارير و الأبحاث

- بنك الجزائر، "التقرير الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2016"، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، "تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول لسنة 2011".
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 ، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 ، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 ، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ديسمبر 2019.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر الفصل الرابع ميزان المدفوعات و الوضعية العامة الخارجية وسعر الصرف، و النشرة الاحصائية الثلاثية.

### خامساً: الملتقيات والندوات

- جيفري أ.فرانكيل: الخبرة والدروس المستفادة من أنظمة سعر الصرف في الاقتصادات الناشئة ، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ، ورقة عمل NBER رقم 10032 ، كامبريدج ، أكتوبر 2003 .
- زهير بن دعاس، شافية كتاف، "سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية) حالة الجزائر "7200-7220 ، مؤتمر حول المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال

## فهرس المصادر و المراجع

الفترة 1221-1222 أيام 21 و 22 مارس 1221 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،  
جامعة سطيف، الجزائر .

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور وتأثير تغيرات سعر الصرف على فعالية النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000-2020، وذلك من خلال التعرف على نوع العلاقة بينهما و كذا محاولة فهم تطورات سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال فترة الدراسة و أثره الملحوظ على معدلات النمو الاقتصادي. اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وبعد النتائج المتحصل عليها توصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي، فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، أما عند الانخفاض في سعر الصرف فذلك يساهم في زيادة الصادرات و تسارع في النمو الاقتصادي. و حسب اختبار جرانجر للسببية اتضح أن التغيرات في سعر الصرف و الميزان التجاري لا تسبب في النمو الاقتصادي بل أن هناك متغيرات أخرى تسبب في النمو الاقتصادي لم تدرج في النموذج.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، سعر الصرف، ARDL، الجزائر.

## Abstract :

The study aims to know the role and impact of exchange rate changes on the effectiveness of economic growth in Algeria during the period 2000-2020, we discussed the type of relationship between them and try to understand the developments of the real effective exchange rate of the Algerian dinar and its impact on economic growth rates, with the help of the Model ARDL, the results were : there is an inverse relationship between exchange rate and economic growth decline in the exchange rate Contributes to increased exports and accelerates economic growth. According to Granger in the exchange rate and trade balance do not cause economic growth but because of other changes.

**Keywords :** Exchange rate, economic growth, exports, imports, ARDL, Algeria.